الفصل الرابع

العدالة والتنمية

"الكالفينيون الإسلاميون" في مواجهة الدولة الحارسة

(٢٠٠٢-٢٠٠٧)

أدى تعاقب التدخل من قبل الدولة الحارسة والتحدي المدني أثناء حكم تورجوت أوزال في الثمانينيات إلى تشكيل عدد من الحكومات الضعيفة. غير أنه بعد عدة انقطاعات في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ عادت السيطرة المدنية مرة أخرى. نناقش في هذا الفصل نشأة تحدٍ ربما يكون أصعب التحديات أمام سلطة الحراس: ألا وهو حزب العدالة والتنمية الذي قدم قادته أنفسهم للعالم ولناخبيهم بوصفهم المدافعين عن "الديموقراطية المحافظة". وبعد العزلة النسبية التي عرفتها تركيا في التسعينيات اتسم العقد الأول في القرن الجديد بعودة تركيا للمشاركة في الأحداث التاريخية العالمية.

وإذا كان قد بدا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أعفت تركيا أول الأمر، فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجادلات كبيرة حول التوافق بين "الإسلام والديموقراطية"، ركزت كلها على تركيا ونسبت لقادتها "المسلمين" وزنًا وسلطة أخريين. وتجلى كم كبير من التعاطف مع "الديموقراطيين المسلمين" الأتراك في حزب العدالة والتنمية. وفي الوقت نفسه أسهمت عولمة الإسلاموفوبيا في تشكيل منظورات إلى تركيا كبلد إسلامي وليس أوربيًا، ومن ثم ثار الجدل حول ما إذا كان من الممكن التصالح بين "الإسلام وأوربا". وقد أدرك حراس الدولة أن الجمع بين بيئة عالمية متعاطفة، وتنمية اقتصادية سريعة، ودعم انتخابي قوي، وإمكانيات الانضمام للاتحاد الأوربي.. يمكن أن تقود في النهاية إلى تحدي الدولة الكمالية التي يعتبر الحراس أن من واجبهم الحفاظ عليها. ومن ثم تفجرت دورة المؤامرات والاضطراب الاجتماعي مرة ثانية، رغم أن الكثير من

المراقبين كانوا على دراية هذه المرة بحقيقة ما يحدث. فهل بالغ حراس الدولة في قدراتهم هذه المرة؟

كانت الانتخابات من نقاط التحول المهمة في تاريخ تركيا، مثلها مثل التدخلات العسكرية. وبالفعل خلقت انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢ لحظة حاسمة، ففي ضربة واحدة فقد ٩٠٪ من أعضاء البرلمان مواقعهم، كما فشلت كل أحزاب البرلمان السابق (الطريق القويم لشيلر، الحركة القومية، الوطن الأم، اليسار الديموقراطي لأجاويد، الشعب الديموقراطي الموالي للأكراد) في تخطي عتبة الـ ١٠٪ اللازمة للتمثيل. وأدى هذا التغيير شبه الكامل في النخب السياسية إلى نشأة برلمان من حزبين فقط، فحصل حزب الشعب الجمهوري بقيادة دينيس بايكال على ثلث مقاعد البرلمان بنسبة ٢٠٪ تقريبًا من الأصوات. أما الفائز الأكبر فكان الوافد الجديد حزب العدالة والتنمية الذي قطع قادته صلاتهم بحزب السعادة الإسلامي

بعد حظره عام ٢٠٠١. وقد حصل الحزب على بقية مقاعد البرلمان بنسبة ٣٥٪ من الأصوات. وسيشكل قائدا هذا الحزب المشهد السياسي في العقد التالي، وهما عبد الله جول الذي ظل رئيس وزراء مؤقتاً حتى حل محله رجب طيب أردوجان (رئيس حزب العدالة والتنمية وعمدة اسطنبول السابق عن حزب الرفاه) عقب انتخابات تكميلية في مارس ٢٠٠٣. كما تولى جول وزارة الخارجية ثم انتخب رئيساً للجمهورية عام ٢٠٠٧.

وبالنسبة للكثيرين، سواء كانوا مراقبين أم أناساً عاديين، فإن هذه التركيبة الجديدة للبرلمان قد أنهت عقداً من الصراع. كان هناك وعد حقيقي بالاستقرار في برلمان الحزبين، دعمه تعهد حزب العدالة والتنمية بمواصلة سياسات الحكومات السابقة في مجالين رئيسيين: أولهما برنامج صندوق النقد الدولي للتعافي الاقتصادي والذي أعده وزير الاقتصاد السابق كمال درويش ومؤيدو الإصلاحات اللازمة للالتحاق بالاتحاد الأوربي باعتبارها جزءاً من السياسة التركية طويلة الأمد إزاء أوربا، وإن كانت قد بدأت قبل هذا على يدي وزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم. وبالرغم من القلق الذي أبداه المعارضون للنفوذ الديني على مدى فترة ثلاث سنوات من خطر قد يحيق بالجمهورية العلمانية، فإن غالبية الشعب التركي والكثير من المراقبين المتعاطفين في الخارج قد ارتفعت معنوياتهم بسبب النتيجة، إذ تأكدت ضرورة أن يتغلب البلد على التمزق السياسي وأن تكون لديه حكومة عازمة على التنمية والأوربة. صحيح أن جذور حزب العدالة والتنمية ترجع إلى الإسلام السياسي وتقاليد "الرؤية الوطنية" عند حزبي الرفاه والفضيلة، إلا أن قادة العدالة والتنمية قد فكوا ارتباطهم بالأفكار الأكثر راديكالية لسلفهم الأيديولوجي نجم الدين أربكان وأكدوا وضعية حزبهم في إطار تقاليد "الديموقراطية المحافظة". وقد استخدم المحللون مصطلحات مختلفة لتعريف هذه الظاهرة الجديدة التي تجمع بين الورع الديني والديموقراطية واقتصاد السوق، فتراوحت التعريفات بين تسميات تبدأ من

"الديموقراطيين المسلمين" إلى "الإسلاميين المعتدلين" (وهو المصطلح المفضل أمريكيًا) و"ما بعد الإسلاميين" (كتأكيد على انقطاعهم عن حزب السعادة الإسلامي. لقد حاول الجميع تسمية ظاهرة كانت في طور التفتح ما زالت. غير أن المصطلح الأكثر تعبيراً عن الظاهرة وبرز في خضم الجدل كان مصطلح "الكالفينيين الإسلاميين"، أي منظمي الأعمال ذوي العمل الشاق والقدرة على توليد النقود والورع الديني معًا، والذين يأنفون حياة الترف ويمارسون الانضباط على أجسادهم ووقتهم، ويعيدون استثمار ما كسبوه في مجال الأعمال، وأيضًا في التعليم والأعمال الخيرية الإسلامية.

بدت عضوية الاتحاد الأوربي أقرب من أي وقت آخر، كما أن الجيش نفسه- تحت قيادة رئيس الأركان الجديد حلمي أوزكوك- أصبح يدعم عملية الانضمام. كان الاتحاد الأوربي قد أصبح في بؤرة الاهتمام العام منذ اجتماع المجلس الأوربي في هيلسنكي عام ١٩٩٩. كما كان اجتماع المجلس ذاته الذي عقد في كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٢ من بين اللحظات السعيدة في العلاقات التركية- الأوربية، وحيث تحولت هذه العلاقات إلى موضوع محبب في الحوار العام في المجتمع. أكد القادة الأوربيون في مؤتمر كوبنهاجن أن مفاوضات انضمام تركيا ستسير قدمًا إذا قرر المجلس في الاجتماع المقرر عقده عام ٢٠٠٤ أن تركيا قد أوفت بمعايير كوبنهاجن السياسية وخاصة فيما يتعلق بأداء وظائف الديموقراطية. ووسط الحمى الإعلامية تَدَعَّم التوقع السابق لأوانه بوشوك الحصول على العضوية، وهو ما تسبب فيما بعد في إحباط كبير بعدما جمدت العملية فعليًا.

وعلى الرغم من أن صحيفة "ملليت" قد اعتبرت أن قرار المجلس الخاص ببدء مفاوضات العضوية جاء "مشروطًا"، فإن هذا التعليق لم يعكر مزاج الإثارة المرتبط بتغيرات وشيكة. وفي الحقيقة أن الكثير من الشروط التي تضمنها القرار الأوربي قد دخلت بشكل متزايد في الجدل العام وأصبحت تلقى التأييد أكثر من

أي وقت سابق.كان من بين معايير كوبنهاجن: استقرار المؤسسات بما يضمن الديموقراطية، حكم القانون، حقوق الإنسان، احترام وحماية الأقليات. وهو ما يعني في الحالة الخاصة بتركيا التقدم على طريق ضمان حقوق الأقليات، وخاصة الأكراد والعلويين والأقليات غير المسلمة، والإلغاء التام لعقوبة الإعدام (أي بما في ذلك حالة الحرب أيضًا). كما طُلب من تركيا أيضًا دعم خطة كوفي عنان للسلام في قبرص. وبالإضافة إلى عصا الشروط تضمن العرض أيضًا بعض الجَزَرات: تعميق الاتحاد الجمركي، وحصول تركيا على نصيب أكبر من مساعدات ما قبل الانضمام.

ومع آفاق الانضمام هذه فعلت مشروطية الاتحاد الأوربي تلك فعل العجائب، فبادرت الحكومة بسلسلة من المبادرات القانونية والإصلاحات التي شكلت قوة دفع جديدة في حد ذاتها. وهو ما شعرت به المحافظات الكردية على نحو خاص حيث تم تخفيف القيود على استعمال اللغة الكردية. وبالنسبة لقبرص قامت الحكومة التركية بحركة جسورة، فلم تقرر فحسب دعم خطة عنان للسلام، بل شمل هذا أيضًا دعم معسكر "نعم" وسط القبارصة الأتراك والتخلي عن وكيل أنقرة العتيد رءوف دنكتاش. غير أن هذا لم يكن كافيًا لإقناع القبارصة اليونانيين بالتصويت لصالح خطة عنان، التي لم تُقبل في النهاية. كما كانت هناك بعض المعارضة للاتحاد الأوربي وللإصلاحات التي أدخلتها الحكومة. فقد أبدى البعض امتعاضه من خسارة السيادة والسلطة التي تقتضيها بالضرورة عضوية الاتحاد. إلا أن هذه المعارضة قد ارتبطت أساسًا بقوى سياسية هامشية نسبيًا والإسلاميين القدامى في حزب السعادة وحزب الحركة القومية اليميني المتطرف (والذي للمفارقة كان قد جعل من المستحيل على الحكومات السابقة الاستجابة للإصلاحات التي يطلبها الاتحاد الأوربي، ولكن انتقاداته أخذت في الانزواء الآن) والاشتراكيين والجماعات الكمالية.

عندما انعقد المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٤ كان الجميع تقريبًا في الوطن

ينتظرون إشارة إيجابية، وكان الحماس الشعبي لعضوية الاتحاد الأوربي قد بلغ وقتذاك أكثر من ٧٠٪. غير أنه في الفترة السابقة على الاجتماع حاول حزب الشعب النمساوي والديموقراطيون المسيحيون الألمان إدخال فكرة "الشراكة المتميزة"، لكنهما اضطرا إلى الرضا بذكر خاص "للقدرة الاستيعابية" التي يجب أخذها في الاعتبار بمجرد اكتمال المفاوضات. وثار القلق أيضًا بشأن المشكلة القبرصية، إذ إن رفض القبارصة اليونانيين لخطة عنان قد خلق مأزقًا جديداً. وبالرغم من كل تقلبات وتحولات اللحظة الأخيرة هذه جاء قرار المجلس الأوربي واضحًا: لقد أوفت تركيا بمعايير كوبنهاجن وهي مؤهلة لمفاوضات الانضمام، على أن تبدأ المفاوضات في ٢٠٠٥ . كانت هذه لحظة تاريخية حقًا- وإن عابرة- ظهرت فيها العلاقات التركية- الأوربية في أفضل أحوالها.

في الواقع لم تبدأ مفاوضات الانضمام كما كان متوقعًا في أكتوبر ٢٠٠٥. لكن وقتها كانت الأوضاع في تركيا قد اختلفت بالفعل. ففيما بدا عودة لسيناريوهات الدولة الحارسة، تغيرت الأجواء فجأة وتفجرت موجة من الغضب على أوربا وفكرة عضوية الاتحاد الأوربي. كما تفاقمت المشاعر المناهضة للأوربيين بالجدال المناهض لتركيا في كثير من التجمعات الأوربية. فبعد أربع سنوات سعيدة أصبحت توابع الحادي عشر من سبتمبر محسوسة في صورة تنامي الإسلاموفوبيا في أوربا، وفي سياسة المحافظين الجدد التي انتهجها جورج دبليو بوش. ومع تدهور الحوار بين الجانبين انخفض الدعم الشعبي لعضوية الاتحاد الأوربي إلى ما دون الـ ٥٠٪. وفي العام ٢٠٠٦ وقعت سلسلة من عمليات الاغتيال السياسي مع تحول المزاج العام إلى العزلة المحبَطة لأواخر التسعينيات، وعادت إلى مانشيتات الصحف مرة أخرى موضوعات العنف، اغتيال شخصيات عامة، أنشطة القتلة، ومآسي الضحايا الأبرياء. وشعر المراقبون الناقدون وقتذاك ببصمة الحراس في هذه الأحداث، ووضعت وسائل الإعلام الرئيسية تلك الأحداث في صدر اهتمامها، ومرة أخرى غزت لغة

الثنائيات الوجودية الجدل العام، ونشأت صورة الكفاح المصيري الذي يجب على العلمانيين الجمهوريين خوضه إذا أريدَ الدفاع عن منجزات مصطفى كمال ضد كل من الخرق الذي يقوم به الإسلاميون وتحطيم البلد على أيدي الاتحاد الأوربي. وعند نقطة ما صُوِّرت الآراء الموالية لأوربا على أنها أقرب للخيانة.

كما انزلقت تركيا إلى جولة جديدة من العنف السياسي بتنظيم وتحريض الجنرالات، وفي الوقت نفسه لم يكن هناك مجال لإنكار أن الإنتاج الصناعي عرف فورة قوية في مختلف أنحاء تركيا. فقد تطورت المراكز الصناعية خارج أسطنبول، وبالتحديد "نمور الأناضول"، إلى مدن صناعية عالية الكفاءة وحسنة الإدارة، بها مناطق سكنية منظمة- وإن بدون خيال كبير- مع استعادة أجواء البلدات العتيقة، والمطارات الجديدة والطرق البرية والتوسع في البنية التحتية للسكك الحديدية. أما اسطنبول فقد تحولت إلى مركز للخدمات والسياحة والتمويل وناطحات السحاب، مع ما تضمنه هذا من كل عمليات الإحلال السكاني. وأصبح التصنيع في كثير من أجزاء تركيا- وبدرجة أقل في المحافظات الكردية- واقعًا ملموسًا وغير وجه البيئة المحلية. كانت تركيا تمر بموجة التحديث الرابعة، بعد موجة الصناعات التي أدخلتها الدولة الكمالية، وزرع مندريس لروح ريادة الأعمال المستوحاة من النموذج الأمريكي، واندفاعات أوزال نحو عالم الرأسمالية المعولمة. غير أن موجة التحديث الرابعة اجتذبت إلى الأضواء أيضًا الطبقات المتوسطة المحافظة في الأناضول بمؤسساتها التعليمية وجمعياتها المدنية: فأصبحت أنماط الزي الإسلامي ظاهرة ، وتركت النساء المتدينات بيوتهن لاستكشاف الفضاءات الحضارية التي لم يكن بإمكانهن الوصول إليها حتى وقتذاك. أصبحت مظاهر التدين العام جليةً وتحول "الشعور" التركي إلى شعور أكثر إسلامًا. كان كل شيء آخذاً في التغير مع بدايات القرن الحادي والعشرين، لكن الكثير كان في الانتظار.

الكالفينية الإسلامية في الحكم

أثار النصر الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الكثير من الدهشة داخل تركيا

وخارجها. وجزعت الدولة العارسة والجيش والقضاء وقسم من البيروقراطية لرؤية حزب إسلامي آخر في السلطة، بعدما كان الجنرالات قد تدخلوا عام ١٩٩٧ للإطاحة بحكومة حزب الرفاه بقيادة أربكان. وتوقع محللو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة انعطاف الحكم الجديد نحو إيران، ومن ثم الانتقال إلى الجانب الخطأ في تصورهم المانوي للنظام العالمي والذي يضع "الخير" في مواجهة "الشر". أما صناع القرار في الاتحاد الأوربي فقد أصابهم الذهول، بينما ابتهج المعترضون على ترشيح تركيا لدخول الاتحاد بسبب مستقبل تركيا "الإسلامي". وعلى النقيض من هذا انتقد الإسلاميون المنظمون في حزب السعادة (الذي تلا حزب الفضيلة المحظور) انتقدوا أردوجان وأنصار التحديث ببيع تركيا للغرب: "ما كان من الممكن وصول حزب العدالة والتنمية ما لم يكن مقبولاً من نظام الهيمنة العالمية.أصبح الحزب اللاعب الرئيسي في موجة الليبرالية الجديدة الثانية في تركيا (حيث مثلت إصلاحات أوزال الموجة الأولى)، وقد وافق الحزب مرحبًا على أن يمثل "الإسلام المعدل" الذي كانت الولايات المتحدة تنتظره. وفي الواقع كان تدخل ٢٨ فبراير هو الذي خلق حزب العدالة والتنمية أساسًا (محمد بكر أوغلو، مقابلة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

غير أن حزب السعادة لم يحقق سوى ٢,٥٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ٢٠٠٢، وكانت انتقاداتهم تُسمع بالكاد. وعمل قادة حزب العدالة والتنمية على النأي بحزبهم عن مقترحات الإدارة الأمريكية باعتبار تركيا نموذجًا للتعايش بين "الإسلام والديموقراطية" وحزب العدالة والتنمية كنموذج أساسي "للديموقراطية الإسلامية". ولا شك أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد رحبت بركوب موجة حسن الظن هذه والاستفادة من الفرص التي خلقتها: ففي ظل الحكومة الجديدة حلت إدارة الشئون الدينية وكذلك شبكة من المدارس والجمعيات الخيرية المرتبطة بالشيخ فتح الله جولين.. حلت محل المنظمات العربية في كثير من بلدان البلقان، باعتبارها العارسة لمسلمي هذه البلاد والممولة للجماعات

المحلية. وبالمقابل تزايدت الادعاءات بأن حزب العدالة والتنمية ليس إلا ذئبًا في فروة الأغنام، إذ ينتهج نفس نهج الإسلام الراديكالي تحت قناع الإخلاص للسياسة الأوربية. فهل كان هناك ما يبرر هذه الاتهامات؟

مصادر قوة حزب العدالة والتنمية، الكالفينيون الإسلاميون وشبكة جولين: نشأ حزب العدالة والتنمية بعد حظر حزب الفضيلة، والذي تبع حزب الرفاه بعد حظره عام ١٩٩٨. وكان للكوادر القديمة في حزب الفضيلة جذور قوية في تقليد "الرؤية الوطنية" مع تقارب أيديولوجي كبير مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية. وبعد معاقبة المحكمة الدستورية لنجم الدين أربكان بحظر حزبه، واصل رجائي كوتان فكرة "الرؤية الوطنية" من خلال حزب السعادة. ويسترجع اسم الحزب بالتركية saadet العصر السعيد للنبي محمد (ص) ومن ثم إقرار واضح بالالتزام بالإسلام السياسي. لكن مجموعة أخرى من أنصار التحديث الملتفين حول عمدة اسطنبول السابق رجب طيب أردوجان انطلقوا من فرضية أخرى: فقد أدركوا أنهم لن يستطيعوا تشكيل مستقبل البلاد إلا بإعادة النظر في علاقتهم مع الإسلام، وبإعلان الالتزام بالنظام العلماني الجزئي للجمهورية التركية، والتخلي عن الجوانب الأكثر ثورية في النزعة الإسلامية، وبخاصة فكرة "النظام العالمي العادل"، أي الدولة الإسلامية العالمية. وبالرغم من امتداد جذور المؤسسين الأيديولوجية إلى الإسلام السياسي، فإن معرفتهم بالحكم الجيد والخدمات العامة (التي اكتسبوها من عملهم في إدارة المجالس البلدية منذ التسعينيات) جعلتهم براجماتيين وأقرب إلى ميراث حزب الوطن الأم بزعامة أوزال من الأيديولوجية الإسلامية لأربكان. ومن ثم فإن نظرتهم المعولَمة، ورؤيتهم للإسلام كملهم أكثر منه كهدف سياسي، وتقاربهم مع الليبرالية الاقتصادية التقليدية للتقاليد المحافظة التركية.. سرعان ما اجتذبت فاعلين من الطيف اليميني ككل ومن بعض الليبراليين اليساريين.

وتمثل مصدر ثانٍ لقوة حزب العدالة والتنمية في احتضانه- وإن بشكل

متمايز- لشبكتين دينيتين مهمتين: الطريقة الصوفية النقشبندية وهي إخوانية دينية ذات نفوذ كبير بتقاليدها المحافظة القوية وعضويتها الواسعة، وشبكة أتباع فتح الله جولين. فبينما شكلت الأولى العمود الفقري لأحزاب "النظرة الوطنية" ومن ثم كانت نقطة انطلاق الدعوة لحزب العدالة والتنمية، فإن التقارب لم يكن على خط مستقيم مع حركة جولين بما تملكه من ملايين الأعضاء والمؤسسات التعليمية والإعلامية القوية. ذلك أن فتح الله جولين الذي نشأ في إخوانية سعيد النورسي، قد حافظ على مسافة بينه وبين حزب النظام الوطني بسبب طموحات الأخير الإسلامية العالمية. وكان قريبًا من المركّب التركي- الإسلامي في الثمانينيات ولم يعارض تدخل الجيش عام ١٩٩٧. كذلك احتفظ الصمت عندما حظرت المحكمة الدستورية حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة، حيث اعتقد أن أحزاب "الرؤية الوطنية" كانت تبالغ في الاستفزاز السياسي. لكن الأمر اختلف مع حزب العدالة والتنمية، فقد كان هناك تداخل بين توجه السوق الحرة والتركيز على تركيا والاتساع العالمي لشبكة جولين، وبين المواقف السياسية وطريقة عمل حزب العدالة والتنمية.

وقد نشأت شبكة جولين كتجديد للإخوانيات خلال السبعينيات، ونمت نموًا كبيرًا في الثمانينيات حينما كان المركّب التركي- الإسلامي هو الأيديولوجية المفضلة عند الجنرالات. واتسعت الشبكة أكثر في التسعينيات، وخاصة في المجالات التي كانت تعاني من فجوة في نظام الرفاه العام الضعيف، مثل المؤسسات التعليمية ومدارس الإعداد للجامعة، والخدمات العامة، بل وكذلك في الإعلام وقطاع النشر. وأنتجت هذه الشبكة الآلاف من قاعات الدرس وحلقات القراءة، والمئات من المدارس الابتدائية والثانوية بل وحتى الجامعات.. وذلك داخل تركيا أولاً ثم بعد ١٩٨٩ في جمهوريات وسط آسيا التركية، ثم في البلقان وروسيا وحتى البلدان ذات الأغلبيات الإسلامية في آسيا وأفريقيا. وأخيرًا افتتحت مدارس جولين في بلدان أوربا الغربية التي توجد بها جاليات تركية

مهاجرة، مثل المملكة المتحدة وهولندا وحتى ألمانيا ذات الحساسية فيما يتعلق بمسألة اندماج المهاجرين. وبالرغم من استهداف هذه المدارس لأبناء الطبقة المتوسطة أو الآباء المتحركين إلى مستويات أعلى، فقد لعبت دورًا كبيرًا أيضًا في خلق طبقات متوسطة محافظة دينيًا واجتماعيًا بالرغم من عملها عالميًا- وهو المجال الذي كان محجوزًا للنخب الكمالية- وخلق شبكات أعمال داخل تركيا وخارجها تستهدف التصدير.

وبالنسبة لمجال الأعمال، وفي ظل ضعف سيادة القانون، خلق رجال الأعمال القريبون من جولين شبكات للثقة والالتزام المتبادل: "لم تكن هناك دولة قادرة على فرض تشريع للأعمال وحماية صغار أرباب الأعمال. وقد ساعدت العضوية الكبيرة بالشبكة في خلق تفاعلات مبنية على الثقة. فكان بإمكان رجل الأعمال في قيصرية أن يرسل منتجاته لنظيره في فان دون الدفع مقدمًا، ذلك لأنه يستطيع الثقة في نظيره بسبب معرفته أنه جزء من [الشبكة] وخاضع للمساءلة من جانب زملائه" (شاهين ألباي، مقابلة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٩).

ومع نمو الأعمال المرتبطة بشبكة جولين نشأت اتحادات جديدة مثل الكونفيدرالية التركية لرجال الأعمال والصناعيين Tuskon والتي أصبحت تنافس الاتحاد التركي لرجال الأعمال TUSIAD، ثم أصبحت الكونفيدرالية الفاعل الرئيسي في صناعة التصدير التركية أواخر التسعينيات. ومع وقوع الانقلاب "ما بعد الحداثي" في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ صنف الجيش ووسائل الإعلام الرئيسية هذه الاتحادات والأعمال التي تقوم بها تحت مسمى "رأس المال الأخضر" أو "رأس المال الإسلامي"، وتم استبعادها من العطاءات الحكومية. مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة جاءت هذه الاتحادات بنية الانتقام، وشغلت فعليًا معظم المناصب في الوكالات والمؤسسات الحكومية.

إلا أن التغيرات المجتمعية التي خلقت قاعدة التأييد لحزب العدالة والتنمية أخذت تتعمق أكثر: تَمثُّل العمود الفقري للقاعدة الاجتماعية للحزب في الطبقات

المتوسطة بقلب الأناضول المحافظة اجتماعيًا وذات التوجه نحو السوق، والتي تحولت من طبقة تجار ومنتجين صغار ما قبل صناعيين إلى نخبة أعمال وصناعيين ذوي توجه عالمي متزايد، وهو التغير الذي وصفه جيرالد كناوس رئيس مبادرة الاستقرار الأوربية في تقرير أثار جدلاً واسعًا عن "الكالفينيين الإسلاميين" عام ٢٠٠٥ بقوله: كانت قيصرية في الخمسينيات بلدة متربة بوسط الأناضول بتعداد سكاني ٦٥ ألف نسمة، وكان بها مجمعان صناعيان كبيران مملوكان للدولة (مصنع للطائرات ومجمع للنسيج) وصناعة للأثاث اليدوي وبازار كبير كان بمثابة المركز للمعاملات في المحافظة. أما بقايا ثراء المدينة (منازل فخمة وكنائس بهية ومبانٍ مدرسية) فقد بقيت بالكاد بعد القضاء على جماعتها الأرمنية كبيرة العدد عام ١٩١٥.

أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغ سكان قيصرية حوالي ٦٠٠ ألف نسمة، يعمل ٤٠ ألفًا منهم في صناعة الأثاث والأعمال المرتبطة بها. وتوجد منطقة صناعية ضخمة خارج المدينة (تطورت كثيرًا منذ الثمانينيات) تضم الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنتج الأقمشة والملابس القطنية والكابلات والمصابيح والماكينات. وخلال جيلين فقط جرى التطور من مرحلة المانيفاتورة التي يعمل فيها الحرفي مع الصبيان المتدربين، إلى مستوى الشركات القابضة الصناعية المتقدمة ومصدري الأثاث أو المنسوجات. وقد يكون مؤسس الشركة هو الجَد، رجل مسن ذو لحية بيضاء كعلامة على التدين ومكانته كحاج ذهب إلى مكة. وقد قام الأبناء غالبًا بتوسيع الأعمال في عهد أوزال مستفيدين من فرص الأسواق في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. أما الأحفاد وأحيانا الحفيدات فيحتمل أن يكونوا قد درسوا في مدارس جولين والجامعة، يتحدثون اللغات الأجنبية ويرحلون إلى العالم بحثًا عن فرص جديدة للأعمال التجارية، وأخيرًا يصوتون لحزب العدالة والتنمية. وقد يجمعون بسلاسة بين التدين والانضباط الذاتي مع تعظيم الأرباح وتوليد الربع. وإلى أن يتم التوصل إلى مصطلح أفضل يمكن اعتبارهم "كالفينيين مسلمين"

حسب الدوائر المتعاطفة مع حزب العدالة والتنمية، و"كرأسمال أخضر" حسب رؤية الدولة الحارسة التي كانت تخشى ثروتهم وقوتهم السياسية المتنامية.

طيب أردوجان و"الحرب على الإرهاب" : تشكلت أولى حكومات العدل والتنمية برئاسة عبدالله جول بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، إذ كان رجب طيب أردوجان ممنوعًا من الترشح للمناصب السياسية بسبب خطابه المشحون دينيًا الذي ألقاه قبل خمس سنوات. ففي عام ١٩٩٧ انتقد الجيش مستخدمًا أبياتًا من قصيدة ضياء جوكلاب (وهو للمفارقة واحد من أكبر الشخصيات في القومية التركية) فأدانته محكمة أمن الدولة وحكمت عليه بالحبس لمدة سنة بتهمة "إثارة الكراهية". ولم تتسبب العقوبة فحسب في إنهاء ولايته القصيرة الناجحة كعمدة لاسطنبول، وإنما الأهم أنها حرمته أيضًا من الترشح لمناصب سياسية. ولم يتغير وضعه إلا بتعديل دستوري مكّنه من دخول انتخابات تكميلية في مارس ٢٠٠٣ وانتخب بالفعل بأغلبية مريحة. ولما كان مهضومًا حرمه القضاء من حقوقه، حصل على تأييد شعبي كبير لتولي رئاسة الوزراء.

ترى هل كان أردوجان إسلاميًا متشددًا؟ لقد ولِد في حي قاسم باشا باسطنبول الذي قطنه المهاجرون الفقراء القادمون من بلدة ريز على البحر الأسود، وقد اضطر منذ صغره لأن يكسب قوته، فباع عصير الليمون والفطائر في الشوارع، بينما كان يلعب كرة القدم في أوقات فراغه في أندية شبه احترافية. تلقى تعليمه في مدرسة الإمام الخطيب، وهو ما يفسر شعوره الشخصي بالحزن عندما اعتبرت هذه المدارس بعد تدخل الجيش عام ١٩٩٧ مراكز للرجعية الدينية. أصبح نشطًا في اتحاد الشباب الوطني الذي أنشأه حزب السلامة الوطني برئاسة أربكان في منتصف السبعينيات. وبدا عمله السياسي مبكرًا عام ١٩٨٣ مع تأسيس حزب الرفاه وحقق له نصرًا كبيرًا حينما انتخب عام ١٩٩٤ لمنصب عمدة اسطنبول. وبالرغم من أن الأيديولوجية الإسلامية قد شكلت أردوجان، ونشأته على تقاليد الرؤية الوطنية، فإن صعوده كان قصة نجاح

أقرب إلى الحلم الأمريكي وليس الراديكالية الإسلامية. ومع ذلك وصفته برقية صادرة من السفارة الأمريكية في أنقرة بأنه يتبنى مواقف تتسم "بالزهو المتعجرف" و"يمتلك طموحًا لا حدود له ينبع من الاعتقاد بأن الله قد اصطفاه لقيادة تركيا"، كما يملك "نزعة انعزالية متسلطة" (US embassy, Ankara,2004).

وبمجرد استلام أردوجان السلطة من رفيقه المؤتمن عبد الله جول، دخلت تركيا في الأنواء العاصفة للحرب على الإرهاب. فمنذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وحلفاؤه يدفعون قدمًا أجندة الحرب على العراق على أساس ما أصبح معترفًا به الآن كدليل زائف، ألا وهو خطر أسلحة التدمير الشامل في العراق. وفي تركيا كانت المعارضة للحرب عامةً، وتَشكَّل فيها تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية، من النوع الذي سبق أن تكوَّن في حملة "دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم" ضد فضيحة سوسورلوك عام ١٩٩٧. وانطلقت هذه الحملة في الشارع لتعبئة المواطنين ضد مشاركة تركيا المحتملة في الحملة العسكرية. وازدادت مرارة المفاوضات بين الحكومة التركية وإدارة بوش عندما أدرك المفاوض الأمريكي أنه لا يمكن الاعتماد على الروابط القوية مع الجيش التركي، فقد غاب الجنرالات عن المفاوضات تمامًا، وامتنعوا عن اتخاذ موقف علني من التدخل، ربما ليتركوا الحكومة تذهب إلى الفخ بنفسها ثم يسجلون عليها النقاط أمام الرأي العام في حالة الفشل. في هذه المرة كان على البنتاجون أن يتفاوض مع حكومة منتخبة وتضطلع بمساومة صعبة لضمان ألا تتعرض تركيا لمعاناة اقتصادية مع الاحتفاظ بكلمة في تقرير مستقبل العراق والكيان الكردي الناشئ في شماله.

وقبل إعادة انتخاب أردوجان بأسبوعين وتعيينه رئيسًا للوزراء في مارس ٢٠٠٣. كان على البرلمان أن يصوت على مذكرة حكومية بالسماح للجيش الأمريكي بشن هجومه على العراق انطلاقًا من الأراضي التركية. ظل الرأي العام التركي، بمن فيه أغلبية ناخبي حزب العدالة والتنمية، معارضًا بقوة

لانخراط تركيا في العملية. وبينما كان البرلمان مجتمعًا للتصويت على ما عرف بـ"مذكرة الأول من مارس"، تظاهر ضدها في شوارع أنقرة أكثر من عشرة آلاف مواطن. وعلى الرغم من مناشدات اللحظة الأخيرة التي قامت بها الحكومة وأردوجان، فشلت المذكرة في الحصول على الأغلبية في البرلمان، وحيث خرج على قرار حزب العدالة والتنمية مائة عضو تقريبًا وصوتوا بالرفض. ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن تصويت تركيا بالرفض كان استثناءً، فقد كانت البلد الوحيد الذي نجحت فيه الحملات المناهضة للحرب وأغلبية الرأي العام في إجبار الحكومة على تغيير مسارها والتخلي عن خطط الحرب على العراق، وهو ما دفع نعوم تشومسكي غير المفرط في الإعجاب بتركيا إلى القول: "لقد عرضوا على تركيا إغراءات مماثلة [لتلك التي حصلت عليها بلدان أخرى في التحالف الغربي]: حزمة مالية ضخمة مع الحق في غزو شمال العراق الكردي. مع ذلك لم تستسلم تركيا للإغراء ولقنت الغرب درسًا أغضبه غضبًا كبيرًا، ما جعل وزير الخارجية كولين باول يعلن على الفور عن عقاب عاجل لمن يسئون التصرف" (Chomsky 2004: 35-6).

إن السرعة التي استطاع بها المجتمع المدني تنظيم الاحتجاجات قد عكست الثقة المتزايدة بالنفس لدى تحالف النشطاء الجديد، وهو ما عبر عنه جنكيز ألجان صاحب مبادرة "قل لا للعنصرية والقومية" بقوله: "كان تصويت البرلمان في ١ مارس برفض مرور القوات الأمريكية للحرب على العراق نجاحاً لليسار الجديد. فقد كنا الحركة الوحيدة في العالم التي كان لها أثر كبير على قرارات حكومتها" (جنكيز ألجان، مقابلة معه بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

واستشاطت إدارة الرئيس بوش غضبًا من نتيجة التصويت، لأن معناه انهيار الجبهة الشمالية المهمة جدًا للعمليات.

غير أنه في تصويت تالٍ استهدف حفظ ماء وجه الحكومة، وافق البرلمان على فتح المجال الجوي التركي أمام المقاتلات الأمريكية، وكوفئت تركيا على هذا

بحزمة مساعدات لتعويض الآثار الاقتصادية للحرب. وبالرغم من عودة العلاقات سريعًا لمسارها الطبيعي، فإن احتلال العراق سيتسبب في خلافات متكررة بين واشنطن وأنقرة. وتعلق الخلاف الأساسي بحكومة إقليم كردستان الناشئة في شمال العراق واعتماد الولايات المتحدة على الأحزاب الكردية باعتبارها الحليف الأوحد الموالي للولايات المتحدة على مسرح الحرب في العراق. ولفترة طويلة رفضت الولايات المتحدة حل مشكلة وجود القواعد الأساسية لحزب العمال الكردستاني في جبال كردستان العراقية، ولم يتم الشروع في تفكيكها إلا قبيل نهاية العقد. وإذا كان المزاج المعادي للحرب في تركيا شديد العداء لبوش، فقد وقعت حادثة في يوليو ٢٠٠٣ ببلدة السليمانية الكردية أثارت رد فعل غاضبًا للغاية ضد الأمريكان. ففي هذا اليوم قامت وحدة عسكرية أمريكية بمهاجمة بعثة الاستخبارات الحربية التركية في العراق، فيما بدا كأنه عمل انتقامي بسبب عدم التزام تركيا بالحرب. وتم إجبار الجنود وضباط الاستخبارات الأتراك على ارتداء ملابس تشبه ما يرتديه المعتقلون في جوانتانامو، واقتيدوا إلى السجن. وقد تسبب هذا الإجراء في أكبر كارثة لدبلوماسية العلاقات العامة الأمريكية في تركيا. وتسممت العلاقات الأمريكية- التركية أكثر مع تحول العراق إلى حمام دم لا يتوقف على أعتاب المحافظات الكردية في تركيا.

غير أن الحرب على الإرهاب اقتربت أكثر من تركيا. ففي نوفمبر ٢٠٠٣ هز اسطنبول انفجار مزدوج بالقنابل، استهدف مقار إتش إس بي سي بنك، القنصلية البريطانية، ومعبد نيف شالوم اليهودي في جالاطة. قُتل في الانفجارين ٥٧ شخصًا من بينهم روبرت شورت القنصل العام البريطاني. كان هذا هجومًا غير عادي بكل المعايير، ولم يحمل بصمة أي من الحركات الإسلامية الراديكالية في تركيا. فتلك الحركات كانت محل رقابة صارمة من الأجهزة الأمنية ومحدودة الإمكانيات، باستثناء حزب الله الكردي الذي كان يمتلك قدرة تنظيمية عالية نتيجة تعاونه مع أجهزة الأمن. كان هجوم سابق لتلك الجماعات قد استهدف

معبد نيف شالوم، بدافع من العداء لليهود أكثر من كراهيةً للغرب. أما الهجمات على رموز مثل المصارف والقنصليات فلم يسمع بها قبل هجمات نوفمبر، ولم تقع مرة أخرى بعدها.

وفي العام ٢٠٠٧ وجه الاتهام بالفعل لأكثر من سبعين شخصًا، معظمهم مواطنون أتراك لهم خلفية إسلامية وتعاملوا مع وسيط سوري كانت له صلات وثيقة مع رجل تنظيم القاعدة أبو مصعب الزرقاوي. وبالفعل أعلنت القاعدة مسئوليتها عن الهجوم الذي استهدف المصالح البريطانية. ورغم أن الهجوم جاء بمثابة تذكِرة دموية بالموازنة التي أقامها حزب العدالة والتنمية بين الإسلام السياسي الديموقراطي من جانب والنزعة الإسلامية العنيفة من جانب آخر- في أعين منتقديه على الأقل- وبالرغم من تسمية بعض المعلقين ذوي الحماس الزائد للتفجيرات بـ"١١ سبتمبر اسطنبول"، فقد كان لنوفمبر ٢٠٠٣ قليل الأثر على الجدل السياسي في تركيا. وفي اتهام لاحق افتُرِض حصول المفجرين على دعم من داخل الجيش- كجزء من مخطط للتشهير بالعدالة والتنمية كحزب إرهابي- ولكنها اتهامات لم تتأكد تمامًا. ونظرًا لتعرض تركيا لهذا النوع من العنف، مع ازدحام قائمة الفضائح اليومية، لم يكن من الغريب ألا يكون للتفجيرات أثر خارج الجماعة اليهودية التي تضررت بشكل مباشر، ربما فيما عدا تفصيلة واحدة: ففي التقارير الأوربية عن التفجيرات لوحظ اختلاف النبرة نوعًا ما عن تغطية أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأبدت التقارير القلق مما إذا كانت تركيا ماضية الآن على طريق الإرهاب الإسلامي الذي عرفه العراق أو أفغانستان. ولم يحدث هذا. فقد ظلت تفجيرات نوفمبر عملاً ثانويًا وتعرض للنسيان سريعًا، رغم أن آثار الحادي عشر من سبتمبر ظلت محسوسة.

التفاوض بشأن الوعد الأوربي: عندما انعقد المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٢ بكوبنهاجن، لم تكن آثار الحادي عشر من سبتمبر قد تغلغلت في الوعي الشعبي، إذ أعاد القادة الأوربيون تأكيد التزامهم بعضوية تركيا وفصلوا خارطة

الطريق للسنوات القليلة القادمة: "إن المجلس الأوربي [...] يرحب ترحيبًا قويًا بالخطوات المهمة التي اتخذتها تركيا على طريق الوفاء بمعايير كوبنهاجن، وبخاصة من خلال الحزمات التشريعية الأخيرة وتطبيق الإجراءات التي تغطي عددًا كبيرًا من الأولويات الرئيسية في شراكة الالتحاق. ويقر الاتحاد عزم الحكومة التركية الجديدة على اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق الإصلاح [...] ويشجع الاتحاد تركيا على الاستمرار بكامل طاقتها في عملية الإصلاح. وإذا قرر المجلس الأوربي في ديسمبر ٢٠٠٤. بناء على تقرير وتوصية من المفوضية، استيفاء تركيا لمعايير كوبنهاجن السياسية، سيقوم الاتحاد الأوربي بفتح مفاوضات الانضمام مع تركيا دونما تأخير" (Copenhagen European Council 2003). وقد أكد هذا القرار التفاهم بين الجانبين على دعم تركيا لخطة كوفي عنان بخصوص قبرص، والتي كانت الأمم المتحدة تناقش زعماء الجاليتين التركية واليونانية في الجزيرة بشأنها.

وفي الشهور الثمانية الأولى لحكومة العدالة والتنمية أدخلت الحكومة أربع حزمات رئيسية للتطبيع- فضلاً عن حزمتين أدخلتهما الإدارة السابقة- تضمنت إصلاحات تشريعية واسعة النطاق للوفاء بالمعايير السياسية للاتحاد الأوربي وتوسيع الحقوق والحريات الشخصية. وتضمنت إيقاف محاكم أمن الدولة التي كانت، منذ إدخالها في دستور ما بعد انقلاب ١٩٨٢. تلاحق المواطنين باتهامات ضعيفة بالإرهاب . وفي العام ٢٠٠٤ كان إصلاح قانون العقوبات على رأس جدول الأعمال. وفي إجراء اعتبر من العلامات الرئيسية على طريق انتقال تركيا إلى القواعد والتدابير الأوربية، قامت الحكومة التركية باستشارة، والأهم الاستماع، لممثلي المجتمع المدني: "كانت المناقشات بشأن قانون العقوبات مدهشة تمامًا. فقد أصرت المنظمات النسائية على ضرورة مراجعة المواد المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة. وأكدن على ضرورة التعامل مع مسألة "جرائم القتل الخاصة بالشرف" والعنف الجنسي من زاوية مصالح المرأة وليس مصلحة

المجتمع. وأخذت الحكومة بنصيحتهن. وكانت هذه حالة صادقة لديموقراطية تداولية" (عائشة كاديوغلو، مقابلة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

كان الوقت هو وقت الذروة لعملية الأوربة التي يضطلع بها حزب العدالة والتنمية. ففي إطار تخلٍ جذري عن السياسات غير المرنة التي اتبعتها الحكومات السابقة إزاء المشكلة القبرصية وتمسكها بالاعتراف بدولتين فيدراليتين في الجزيرة، أيد أردوجان ووزير خارجيته جول خطة الأمم المتحدة لحل الصراع القبرصي سلميًا. وفي يونيو بدأت الإذاعة والتلفزة الحكومية أول برامجها باللغة الكردية وعدد آخر من لغات الأقليات، على الرغم من المعارضة الشرسة التي أبداها دينيس بايكال زعيم المعارضة. وتم تمرير تشريعات تسمح بتعليم اللغة الكردية في مناهج دراسية لغوية. واتهم كل من بايكال ودولت بهجيلي- زعيم حزب الحركة القومية- الحكومة بالبدء في عملية سوف تنتهي بالتفكيك الفعلي لتركيا. وعلى العكس من هذا غضب السياسيون الموالون للأكراد وكذلك الليبراليون من الشروط المرتبطة بتلك الإصلاحات. فالبرامج المذاعة باللغة الكردية وغيرها من لغات الأقليات كانت مقصورة على الإذاعة والتلفزة الحكومية، ولمدة تقل عن ساعة يوميًا. أما المقررات اللغوية فقد ارتبطت بتخصصات فنية عالية وأغلقت أمام أطفال المدارس. ورغم أن هذه الانتقادات لها وجاهتها، إلا أنها تغافلت عن الأهمية الرمزية لتلك الخطوات التي أعطت اعترافًا رسميًا باللغة الكردية، وهو ما كان محظورًا منذ إعلان الجمهورية التركية.

وبالرغم من هذه الخلافات المتصاعدة، فإن نسبة الموافقة على الانضمام للاتحاد الأوربي وعملية الإصلاح بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو ٧٠٪. وتمتعت الحكومة بالتأييد في الداخل والخارج. ولم يسبق للبيروقراطيين في الاتحاد الأوربي أن رأوا مثل هذا الحماس من تركيا وعزم قادتها على فعل كل ما هو ممكن لبدء مفاوضات الانضمام بأسرع ما يمكن. بل إن حتى القرار الذي أصدرته المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن قضية ليلى

شاهين ضد الحكومة التركية لم تؤثر في فورة الحماس السائدة، على الأقل بشكل مباشر. كانت ليلى طالبة بالصف الخامس بكلية الطب جامعة اسطنبول حين تم حرمانها حضور المحاضرات ودخول الامتحان عام ١٩٩٨ بسبب الحظر الذي فرض على غطاء الرأس بعد التدخل العسكري في ٢٨ فبراير. وكان الكثيرون داخل حزب العدالة والتنمية وخارجه يتوقعون أن تحكم المحكمة لصالح ليلى شاهين وحقها في التعليم، ومن ثم تمهيد الطريق لرفع هذا الحظر في الجامعات التركية. وقد أعطت المحكمة الأولوية عمليًا لمبدأ العلمانية على الحق في التعليم والحرية الدينية، وهو قرار مفهوم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وتصاعد موجة الخوف من الإسلام، ومن ثم أيد القضاة قرار الحكومة بعد الاستماع لمرافعات الدفاع.

وبينما كانت تركيا تحتفل طوال ٢٠٠٤ بقرب الانضمام للاتحاد الأوربي، وُضِعت أحجار عثرة جديدة في الطريق. إذ كان المزاج العام وسط الكثير من شعوب القارة يتحول بقوة ضد فكرة عضوية تركيا في الاتحاد. كما أن التركيز الأوربي بالتوسع في اتجاه الشرق وضم عشر دول جديدة قد أثار مخاوف متزايدة من الهجرة والمساعدات المالية الممنوحة للدول المنضمة الأكثر فقرًا من تركيا. غير أن الجدل بشأن عضوية تركيا لم يكن بسبب متاعب التوسع بقدر ما اتصل اتصالاً مباشرًا بتصاعد الخوف من الإسلام نتيجة للإشارات التي بعثتها أحداث ١١ سبتمبر في سائر أنحاء أوربا.

"هكذا خرج الجنيّ الثقافي من القمقم. كانت تركيا قد أنجزت بالفعل معظم معايير كوبنهاجن، لكن الجدل بدأ يعم أوربا حول إسلامية تركيا. كانت المناقشات منحازة وغير منصفة وسيئة التسلح بالمعلومات لكنها كانت ضرورية لتعلم الشعوب الأوربية كل ما أمكن عن تركيا. ولكن تلك المناقشات تعرضت للاختطاف على أيدي المحافظين المتطرفين الذين يفتقرون إلى الرؤية العميقة، ولديهم محدودية في التفكير، والذين خانوا في حقيقة الأمر كل ما قام عليه الاتحاد الأوربي" (نورا أونار، مقابلة بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

في ضوء هذه المناقشات الحامية بدت تركيا أكبر حجمًا وأكثر سكانًا، والأهم أكثر مسلمين مما يمكن أن تسمح به عضوية الاتحاد الأوربي. وهي النقاط التي التقطتها الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة (مثل الجبهة القومية بزعامة لو بان في فرنسا، وحزب الحرية بزعامة جورج هايدر في النمسا) ولكن سرعان ما دخلت في خطاب الأحزاب المحافظة الرئيسية.

وبالنسبة لقبرص فقد وُجِدت العقبة الجوهرية في طريق التغيير في تركيا، كما كان الزمن يفعل فعله أيضًا. غير أن الأدوار تغيرت هذه المرة. فإذا كان الزعيم القبرصي التركي رءوف دنكتاش- القومي المتعصب ورجل الدولة التركية- هو العقبة التي سدت الطريق أمام التفاوض على مدى ثلاثة عقود، جاء الدور هذه المرة على الزعيم القبرصي اليوناني باباديولوس لمنع التوصل إلى حل دائم. وفي الشهور التالية لتشكيل حكومة العدالة والتنمية تغير شيء آخر في قبرص، إذ أصاب القبارصة الأتراك السأم من النظام القومي ذي التوجه التركي في شمال الجزيرة، ومن إخوتهم المواطنين غير المرحبين بهم في الجنوب. ومن ثم شهد العامان ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ تظاهرات حاشدة مطالبة بحل المشكلة، وضد النظام الحاكم في شمال قبرص وفي أنقرة. وفي يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ شهد شمال العاصمة نيقوسيا تظاهرة ضخمة قوامها أكثر من ٨٠ ألف متظاهر، نظمها تحالف عريض للنقابات والأحزاب اليسارية تحت شعار "هذه أرضنا"، ضد دنكتاش ومن أجل مستقبل مشترك لقبرص في إطار الاتحاد الأوربي. ونظرًا لأن ١٦٠ ألف قبرصي تركي كان يعيشون في شمال قبرص وقتذاك (هناك ١٠٠ ألف آخرون يعتقد أنهم مستوطنون قدموا من تركيا) لن يصعب علينا الانضمام لفكرة الاشتراكيين من القبارصة اليونانيين تانوس ديمتريو وسوتيرس فلاهوس والنشطاء المنتمين للجماعتين بأن موقفاً ثوريًا كان يتفجر في شمال الجزيرة لا يضاهيه من حيث نسبة المحتجين للسكان. وجاء في كتاب ديمتريو وفلاهوس المعنون "خيانة الانتفاضة"(Dimitriu and Vlahos 2009) أنه بينما مرت هذه

اللحظة الثورية دون أن تُلحظ تقريبًا في أوربا، وتم تجاهلها والتقليل من شأنها في الجنوب القبرصي اليوناني، فإنها أجبرت دنكتاش على فتح الحدود بين شطري قبرص في أبريل ٢٠٠٣.

كانت خطة السلام التي اقترحها للتفاوض كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة مع قادة الجماعتين والدول الثلاث الضامنة (المملكة المتحدة وتركيا واليونان) قد اقترحت إقامة جمهورية واحدة ذات إقليمين وجماعتين وتصبح عضوًا في الاتحاد الأوربي. كما اقترحت الخطة تبادلاً للأراضي بين الإقليمين الفيدراليين، وتعويضات كريمة للاجئين الذين فقدوا ممتلكاتهم، ودعت إلى إجراء استفتاء شعبي على الخطة في الإقليمين، وبعد التصويت بنعم ينضم الجانبان إلى الاتحاد الأوربي ككيان واحد. وبعد مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على جدول زمني لإجراء الاستفتاء يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٤. وسيصوت السكان في كل إقليم بنعم أو لا على الخطة والتوحيد، ومن ثم فتح الطريق أمام انضمام قبرص الموحدة للاتحاد الأوربي في مايو ٢٠٠٤.

غير أن الخطة الموضوعة بعناية للتوحيد والانضمام للاتحاد الأوربي قد انهارت عندما انضم زعماء القبارصة اليونانيين (بمن فيهم حزب أكيل الشيوعي) إلى الرئيس القبرصي تاسوس بابادوبلوس في حملة دعوة المواطنين إلى التصويت ضد خطة عنان. وفي يوم الاستفتاء في ٢٤ أبريل جاءت نتيجة التصويت في قبرص التركية لصالح الخطة بنسبة ٦٥٪ بينما صوت بالرفض ٧٥٪ من القبارصة اليونانيين. وقد تسببت هذه النتيجة في إحباط الكثير من المسئولين في الاتحاد الأوربي الذين عولوا على الزعماء القبارصة الأتراك في كسب تأييد جماهيرهم للخطة، كما كانت بمثابة الصدمة لكل من القبارصة الأتراك والحكومة التركية، ومع ذلك فقد تمكنت الجمهورية القبرصية- ودون التوصل إلى تسوية سلمية- من الانضمام للاتحاد الأوربي في مايو ٢٠٠٤ مع ثمانية من بلدان أوربا الشرقية ومالطا. وبهذا أصبحت الجزيرة بأكملها من

الناحية النظرية جزءًا من الاتحاد الأوربي، ولكن هذا المكتسب ظل معلقًا بالنسبة لشمال الجزيرة. ففي الواقد ظلت "الجمهورية التركية في شمال قبرص" هي التي تدير الجزء الشمالي من الجزيرة بالاشتراك مع تركيا.

مع ذلك حينما حلَّ الموعد النهائي لانضمام تركيا في ديسمبر، بدت آفاق بدء المفاوضات مبشرة بما يكفي لتبديد القلق الشعبي. ففي ١٥ ديسمبر صوت البرلمان الأوربي لصالح انضمام تركيا للاتحاد الأوربي بأغلبية الثلثين. وبالرغم من كون هذا القرار غير ملزم فقد كان رسالة رمزية مهمة قبل يوم من الاجتماع المصيري للمجلس الأوربي. وأثناء التصويت كان المئات من المشرعين الأوربيين يلوحون بلافتات مرسوم عليها العلمان التركي والأوربي ومكتوب تحتهما "نعم" بمختلف لغات الاتحاد الأوربي وباللغة التركية، فيما يعد واحدة من المظاهر الأيقونية لما قبل عملية إقرار الانضمام. وفي يوم ١٧ ديسمبر "قرر المجلس الأوربي [...] أنه في ضوء تقرير وتوصية المفوضية فإن تركيا قد استوفت معايير كوبنهاجن السياسية للشروع في مفاوضات الانضمام ..." (Brussels European Council 2004).

وتبع هذا تغير رمزي مهم في الحياة اليومية التركية، فمع انخفاض معدل التضخم من ٨٠٪ إلى ١٠٪ بفضل برنامج التقشف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وكمال درويش، قررت الحكومة خصم ستة أصفار من الليرة التركية. وهكذا فإن الشعب الذي اعتاد على حساب نفقاته بالمليارات من الليرة وكانوا يحولون الليرات إلى دولارات على الفور لحماية أنفسهم من التضخم، أصبحوا بإمكانهم الآن حساب نفقاتهم بعشرات ومئات وآلاف الليرات. وعادت الثقة في الليرة التركية الجديدة YTL مع عودة المدخرين إلى الادخار في حسابات بالعملة الوطنية. وكانت عملية إنهاء الدولرة انعكاسًا للثقة المتنامية وسط المستثمرين الأجانب. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٦٠٪ في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤. ثم تضاعفت ثلاث مرات بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وإن ظلت مقصورة تقريبًا على خصخصة الخدمات والشركات المملوكة للدولة.

بدأت مفاوضات الالتحاق في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ في قمة المجلس الأوربي بلوكسمبورج مع رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوربي. وبدأت المفاوضات بالفعل، ولكن بعد جولات من المناقشات الصعبة التي قادها وزير الخارجية البريطاني جاك سترو لمنع الوفد النمساوي من إفشال العملية كلها من خلال الإصرار على خيار "الشراكة المميزة". في النهاية التزمت تركيا بمواصلة البحث عن حل للمشكلة القبرصية مع توسيع نطاق بروتوكول أنقرة ليشمل كل الدول الأعضاء الجديدة بما يعني الاعتراف عمليًا بالجمهورية القبرصية. وبالرغم من أن الاقتراح النمساوي بـ "الشراكة المميزة" لم يدخل إطار شراكة الانضمام، فقد تم إدخال مفهوم جديد هو "القدرة الاستيعابية". وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ عمليات الانضمام للاتحاد الأوربي، وكنتيجة لموجة التوسع الكبيرة بضم بلدان أوربا الشرقية في مايو ٢٠٠٤. التي تصبح فيها قدرة الاتحاد على استيعاب أعضاء جدد دون الضغط على موارده.. عاملاً رسميًا يجب أخذه في الاعتبار، حتى بعد انتهاء مفوضات الانضمام وقبل الانضمام الفعلي. ويضاف إلى ما سبق الخطط الفرنسية والنمساوية بإجراء استفتاء حول عضوية تركيا، وإصرار الديموقراطيين المسيحيين في ألمانيا على الشراكة المميزة، والموقف المعادي الذي اتخذته الجمهورية القبرصية.. وهو ما كان معناه أن الوعد الأوربي يفقد قوة دفعه في وقت بدا تحقيقه ممكنًا أكثر من أي وقت مضى.

هكذا بعد ست سنوات من المفاوضات الشاقة منذ لحظة بدئها في هيلسنكي، أخذت عملية الانضمام تتحول إلى موضوع مثير للإحباط المتزايد. وفي ديسمبر ٢٠٠٦ تم تجميد ثماني لجان للتفاوض بسبب رفض تركيا توسيع البروتوكول الإضافي لاتفاقية أنقرة ليشمل قبرص. وفي الحقيقة لم تفتح تركيا موانيها ومطاراتها أمام السفن والطائرات القبرصية بسبب استمرار العزل المفروض على شمال قبرص والذي كان من المفترض أن يقوم الاتحاد الأوربي بتخفيفه، وعلى الرغم من تصويت القبارصة الأتراك لصالح خطة عنان. ثم تم تجميد لجان

آخرها كان أسوأها تلك الخاصة بالاقتصاد، وذلك بناء على تدخل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للحيلولة دون الوصول إلى نقطة لا يمكن التراجع عنها في انضمام تركيا. وهكذا بعد اختفاء جزرة العضوية لم يعد لدى الحكومة التركية ما تكسبه سياسيًا من جراء تجاويها مع العصا.

الحرب والسلام في كردستان

رحبت المحافظات الكردية ترحيبًا حارًا بالإصلاحات التي أدخلت في إطار عملية الانضمام للاتحاد الأوربي. وكان وقف إطلاق النار قد سرى بعد اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، كما توقفت العمليات الحربية التي يقوم بها الجيش. ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تحسن المناخ أكثر. ففي التسعينيات اعتادت المحلات في ديار بكر وباتمان على غلق أبوابها قبل الغسق للسماح للزبائن والعاملين بالعودة إلى بيوتهم قبل الغروب. فقد كان الفضاء العام مستباحًا لعمليات القتل خارج القانون، ولدوريات مختلف وحدات الأمن ومكافحة الإرهاب. أما في أمسيات الشتاء فإن الحياة كانت تتوقف تمامًا بعد الظهر، كما كانت الحافلات المتوجهة إلى القرى وبين البلدات تكف عن العمل في الوقت نفسه تقريبًا. ومع الخروج من حالة الطوارئ الصارمة التي كانت مفروضة عليهم في نوفمبر ٢٠٠٢. تمتع المقيمون في الجنوب الشرقي- ربما للمرة الأولى عبر جيل كامل- بالحريات الأساسية مثل حرية التنقل دون التعرض للحواجز ولجان تفتيش بطاقات الهوية. واستعادت الحياة الحضرية في المدن الكبرى بالجنوب الشرقي تدريجيًا الحيوية التي عرفتها قبل ١٩٨٠. رغم أن الكثير من مدن الإقليم ظلت تعاني من العبء الإضافي بوجود مئات الألوف من النازحين داخليًا. وبالرغم من الفقر والتآكل الذي أصاب المؤسسات الاجتماعية في تلك المدن، كان هناك استرخاء ملحوظ في السياسات التسلطية وتخفيف العداء في مواقف أفراد قوى الأمن.

كما فتح رفع حالة الطوارئ الطريق أمام الحياة الجماعية الكردية الواعية

ذاتيًا. فقد أدار حزب المجتمع الديموقراطي (الموالي للأكراد) البلديات إلى جانب تنظيم الأنشطة الثقافية والحفلات الموسيقية ومهرجانات الأفلام، ما أسهم في نشأة فضاء عام جديد له لمسة كردية مميزة. وبدلاً من صور العنف الذي لا ينتهي وحمامات الدم التي ارتبطت بالإقليم، حلت- على الأقل في بعض برامج وسائل الإعلام الرئيسية- صور البعث الثقافي بعد الصراع. وفي ديار بكر قام العمدة عثمان بايديمير بتجديد أسوار المدينة التي أهملتها عمداً وكالات الدولة بسبب أهميتها الرمزية للهوية الكردية. كما بدأ عبد الله دميرباش عمدة قسم سوريشي برنامجًا لاستعادة المدينة القديمة بما في ذلك كنائسها الأرمنية والسريانية المهجورة. ومع بدء البث الإذاعي والتليفزيوني باللغة الكردية للمرة الأولى بدا أن "الربيع الكردي" يكمل مستقبل تركيا الأوربي.

حادثة شمدنلي: لم يتوقف العنف تمامًا في المحافظات التركية. إذ استمرت صراعات مسلحة منخفضة الكثافة بعد انتهاء حالة الطوارئ، وإن اقتصر القتال إلى حد كبير على المناطق الريفية. ففي ٩ نوفمبر ٢٠٠٥- أي بعد أسبوع من بدء مفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوربي، قفزت بلدة شمدنلي إلى العناوين الرئيسية في الصحف، حيث تم تفجير مكتبة مملوكة لعضو سابق في حزب العمال الكردستاني، وقتل أحد المارة. وافتُرض أنه من نوع الهجمات التي كان الحزب يشنها في وسط المدينة، ولكنه فشل بسبب وقوعه في وضح النهار. وقد كان المارة من الشجاعة بحيث تمكنوا من إيقاف السيارة الرينو البيضاء أثناء محاولتها الهرب من موقع الهجوم. وألقى الجمهور القبض على ثلاثة رجال سلموهم إلى الشرطة. كان اثنان منهما ضابطين بالجيش والثالث مخبراً كان عضواً سابقًا بحزب العمال الكردستاني.

وعثر الجمهور في صندوق السيارة على أسلحة وأردية للشرطة وقوات الأمن، وقوائم بأناس موضوعين تحت المراقبة، وقائمة بأسماء أعضاء حزب المجتمع الديموقراطي، وخريطة لموقع المكتبة. كما عثروا على أوراق تسجيل السيارة التي

تبين منها أن مالكها هو القائد العام لقوات الأمن في هكاري. وهكذا تم الإمساك بالدولة العميقة مرة أخرى وأيديها ملطخة بالدماء، ولكن الإنكار كان صعبًا هذه المرة. أكثر من هذا كان من الواضح تمامًا أن القوات المسلحة هي من قام بالتخطيط للعملية وتنفيذها. لكن قراء الصحف في المناطق الأخرى من تركيا اعتقدوا أن العملية كانت شأنًا كرديًا داخليًا، وأن الصور المذاعة للغاضبين في شمدنلي وفي المدن الكردية الأخرى، وهم يهاجمون أقسام الشرطة ويقذفون الأحجار على قوات الأمن، تؤكد فكرة أن المشاغبين الأكراد هم الذين يهاجمون رجال الأمن الأتراك. وأثناء الاحتجاجات التي عمت المدينة قتلت قوات الأمن أحد المحتجين، كما قتل المزيد منهم في الاحتجاجات التي عمت الإقليم كله.

أراد المدعي العام الشاب في فان فرحات ساريكايا التحقيق في الواقعة، ولم يكتف بمواجهة قوات الأمن، وإنما واجه أيضًا شخصًا مهمًا. إذ إن القائم بأعمال قائد القوات البرية ورئيس الأركان العامة فيما بعد ياشار بويوكانيت قد بادر بإعلان دعمه لأحد الضابطين بقوله "إنني أعرفه، إنه ولد طيب". لكن ساريكايا لم يكتف بتوجيه الاتهام للمهاجمين الثلاثة، وإنما قام أيضًا بتضمين بويوكانيت بتهمة التدخل في مسار العدالة والتورط في أنشطة سرية أثناء عمله السابق في ديار بكر. وفي مارس ٢٠٠٦ قضت محكمة فان بعقوبات حبس مشدد على المتهمين الثلاثة. ولكن مثلما حدث في قضية سوسورلوك تم اعتراض العدالة قبل تنفيذها. فبعد استئناف تقدم به المتهمون الثلاثة قررت المحكمة الدستورية إعادة سماع القضية أمام محكمة عسكرية، وقد قامت الأخيرة بالفعل بإسقاط التهم. أي أنها أطلقت سراح المهاجمين الثلاثة الذين ضبطوا متلبسين في وضح النهار. بل إنه بناء على طلب من هيئة الأركان تم إعفاء المدعي العام من متابعة القضية. بل إن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام قد أقاله من منصبه في أبريل، وهو الإجراء الذي لقي استحسان دينيس بايكال رئيس حزب الشعب الجمهوري الذي وصف الاتهام الذي ساقه المدعي الشاب بأنه "انقلاب على الجيش".

بداية "الانتفاضة الكردية" ونهايتها المطلقة: وإذا كان الأكراد قد أملوا في أن

تكون حادثة شمدنلي عرضية ولن تتكرر، أو حلقة من العنف ستنسى سريعًا، فقد صدموا على الفور بمقتل ١٤ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في ٢٩ مارس ٢٠٠٦ وفي إشعال لدورة عنف جديدة تذكر بأسوأ سنوات الحرب على الإرهاب. ومن ثم فإن المظاهرات التي هدأت بعد التحقيقات في حادثة شمدنلي اندلعت مرة أخرى في الإقليم بأكمله وأذاعتها روج تى ڤى الفضائية الكردية المؤيدة لحزب العمال الكردستاني. وفي الأيام القليلة التالية قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن أربعة عشر محتجًا، سقط معظمهم في ديار بكر. كانت كثرة الضحايا من الشباب، ولكن كان هناك أيضًا ثلاثة أطفال يقل عمرهم عن عشر سنوات لم يستطيعوا الإفلات من قتال الشوارع. وبلغ عدد الجرحى أربعمائة على الأقل في ديار بكر وحدها، كما تم اعتقال أكثر من خمسمائة شخص للتحقيق معهم. وانتشر العنف ليصل إلى اسطنبول نفسها حيث قتلت قنبلة ثلاث نساء مارات بجوار مظاهرة في واحد من أكثر الأحياء الكردية ازدحامًا.

وفي مشاهد تذكر بما كان يحدث في غزة والأراضي المحتلة، كان الأطفال قاذفو الأحجار في الخط الأمامي للمعركة ضد وحدات الشرطة، وقد حاول عثمان بايدمير عمدة ديار بكر عن حزب المجتمع الديموقراطي إيقاف تفاقم المواجهات، بالتعاون مع نائب الحاكم. وبينما تعرض بايدمير للنقد من كل من الراديكاليين الأكراد الذين اتهموه بالتعاون مع الشرطة، ومن المؤسسة الحاكمة التي وبخته لعدم القيام بما يكفي، أجرى رئيس الوزراء أردوجان تعديلاً على سياسة حكومته إزاء الأكراد بالعودة إلى الاستراتيجيات الأمنية المتشددة. فأعلن أن "قوات الأمن ستتدخل ضد مخالب الإرهاب، حتى لو كانوا أطفالاً أو نساء. وهو ما ينبغي أن يعلمه الجميع". وفي موجة من الاعتقالات والملاحقات التي أعقبت احتجاجات أبريل احتجز ٢٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ سنة، كما اتهم ٩٠ بالمشاركة في احتجاجات غير قانونية و"بالمعاونة والتحريض" مع حزب العمال الكردستاني، وهي التهمة التي تصل عقوبتها إلى السجن ٢٤ عامًا.

أخيـراً، وفي تكرار لرد الفـعل "العلمـاني" لكل الحكومـات السـابقـة في التسعينيات، أدخلت الحكومة تعديلاً على قانون مكافحة الإرهاب سحب فعليًا كل الإصلاحات الليبرالية التي سبق إدخالها على قانون العقوبات. فأضيف إلى تهمة "الدعاية للجماعات الإرهابية" تهمة أخرى هي "الدعاية لأهداف الجماعات الإرهابية". ويمكن استخدام هذه الصيغة الغامضة جداً للمعاقبة على مطالبات قانونية مثل المطالبة بالتعلم باللغة الكردية، على أساس أنها من بين المطالب التي يرفعها حزب العمال الكردستاني. وأعاد التعديل عقوبة الحبس لفترة بين سنة وثلاث سنوات على نشر آراء تعتبر مؤيدة للجماعات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك أصبح من حق المدعي العام في أي محافظة تعليق المنشورات، وهو الإجراء الذي كان قاصراً على صدور أمر قضائي. كما مهد التعريف الفضفاض للإرهاب الطريق أمام اتهام الصحفيين المستقلين والأكراد بالانخراط في أنشطة سياسية غير قانونية. والأمر الأهم، وفيما يعتبر خرقًا لالتزامات تركيا بمقتضى توقيعها على وثائق الأمم المتحدة بحماية الطفولة، وخرقًا للدستور التركي نفسه، سمح التعديل للمحاكم باتهام أطفال بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة باعتبارهم بالغين إذا تضمنت التهم الاشتراك في هجمات إرهابية، مثل إلقاء الأحجار.

وعلى مدى العامين التاليين تعرض ألفا طفل تقريبًا للملاحقة بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، وقد أدين حوالي ١٠٪ منهم وأودعوا السجن. وكانت تهمتهم في جميع القضايا تقريبًا هي إلقاء الأحجار، مع اتهام عدد قليل بإلقاء الزجاجات الحارقة، على ضباط الأمن. ولم يطلق سراح معظم هؤلاء الأطفال إلا بعد مراجعة القانون عام ٢٠١٠. وبالنسبة للقضاء، ففي إطار المهمة التي كلف بها نفسه، اتهم العشرات من القادة والأعضاء المحليين في حزب المجتمع الديموقراطي بالقيام باعتداءات إرهابية وأقيمت مئات الدعاوى القضائية ضد العُمد الأعضاء في الحزب المذكور. وأجبر عُمد ديار بكر وسوريشي على قضاء عدد من الأيام أسبوعيًا للدفاع عن أنفسهم ضد ادعاءات خيالية بتدمير وحدة التراب الوطني.

ولعل التطور الواعد ببداية جديدة في الإقليم يتمثل في تقديم النشطاء والسياسيين إلى المحاكم وليس التعذيب أو الإلقاء على جانب الطريق، كما كان الحال في التسعينيات. مع ذلك لم يبدأ بعد "الانفتاح الكردي".

الذاكرة والواقع: عودة الحراس

ألقت السنوات "الأوربية" لحكومة حزب العدالة والتنمية الضوء على التحول الثقافي والفكري الملحوظ الآخذ في التفاعل منذ نهاية التسعينيات. إذ أخذ الإنتاج الثقافي يتجاوز الحدود الضيقة لكل من الجمود الكمالي والواقعية الاشتراكية، وبدأ الكتاب والفنانون وصناع الأفلام يشتركون بأعمالهم في الجدل السياسي العام. ومع الوعد بمجتمع حر وديموقراطي، والأمل في العيش في بلد "طبيعي" يستطيع مواطنوه تجاوز المسائل المتعلقة بالبقاء اليومي، بدأ الأفراد يعودون إلى التاريخ. وكما كان الحال مع الفن، كان التاريخ في الجمهورية التركية ممارسة جدباء مرتهنة لبناء الأمة على الطريقة الكمالية، ثم التركية-الإسلامية فيما بعد، أو كان نقدًا ماركسيا للاقتصاد السياسي لتركيا. من ثم لم يكن في هذه التواريخ مساحة للروايات الواقعية أو للممارسات التي تَشارَك فيها الشعب التركي. كان المشروع الكمالي للهوية الأحادية والتاريخ الأحادي قد فقد جاذبيته منذ عهد طويل، وفي أوائل القرن الحادي والعشرين بدأ النشطاء والأكاديميون والصحفيون وأفراد الجمهور يتحدَّون الرؤية المهيمنة التي تعتبر أن "تركيا للتُرك"، وأن الجنرالات والقوميين المتطرفين ووسائل الإعلام الرئيسية والكماليين مجتمعون على الدفاع عن هذه الفكرة. غير أنه عندما أصبح التحدي لنظرة الحراس إلى العالم منذرًا بالخطر، تم خنق هذه الأصوات ونشأت حركة مضادة عنيفة.

ذكرى ١٩١٥: حدث في العهد الجمهوري أن تم فعليًا استئصال الأرمن ومساهماتهم في الإمبراطورية العثمانية من التاريخ، فيما عدا "الانتفاضات الخيانية" ضد الإمبراطورية المريضة. ومنذ هجمات جبهة التحرير الأرمنية

بالقنابل على الدبلوماسيين الأتراك في السبعينيات والثمانينيات، بدأ تعليم الترك والأكراد بشأن "المؤامرات الأرمنية" وتعبئتهم ضد "أكذوبة الإبادة". وعندما نشرت في التسعينيات أول الكتب في تركيا عن إبادة الأرمن (كان تانر أكتشم هو أول مؤلف تركي يتحدى الرواية الرسمية) كان القليلون للغاية من الطبقات المتوسطة المتعلمة أو حتى في المجتمع الأكاديمي هم الذين يعلمون مجرد العلم بأمر الإبادة، على الرغم من أن معرفة الفظاعات التي ارتكبت ضد الأرمن كانت جزءاً من الفلكلور والتاريخ المحلي في كل مكان بتركيا. وخارج الجماعة الأرمنية وتلك العائلات التي شهدت عمليات ترحيل الأرمن أو كانت جزءاً منها، أو هربوا من التصفية بإعلان التحول الديني، فإن عدداً قليلاً من الأتراك هم الذين تشككوا في الرواية الرسمية التقليدية ووجدوها متناقضة مع ذكريات أجدادهم. تقول الرواية الرسمية إن المنظمات القومية الأرمنية قد تمردت ضد الإمبراطورية وتعاونت مع روسيا من أجل إنشاء أرمينيا المستقلة على التراب العثماني. من ثم قررت الدولة العثمانية عام ١٩١٥ ترحيل الأرمن من الولايات الشرقية لقطع صلاتهم بالقوات الروسية المتقدمة. وقد مات الكثيرون منهم بسبب الجوع والمرض، ولكن الدولة بذلت أقصى ما في وسعها لحمايتهم. فلم تكن هناك إبادة، ولا حتى أوامر بالترحيل، وإنما إعادة توطين لهم في الصحراء السورية. كانت هذه هي الرواية المعتمدة لرئيس الجمعية التركية للتاريخ يوسف هلاتشوغلو، والذي اعتبر ادعاء وقوع الإبادة مساوياً لخيانة الأمة التركية.

لكن هذه الرواية كانت تحلق في عكس الاتجاه المستقر عليه في علم التاريخ العالمي، حيث وجد اتفاق شبه كامل على أن معظم أفراد الجماعة الأرمنية البالغ تعدادها ١,٥ مليون نسمة قد تم القضاء عليهم من خلال برامج الترحيل والقتل المنظم التي باشرتها جمعية الاتحاد والترقي. وستبين السنوات التالية أن ذكرى ١٩١٥ والمزيد من حوادث عنف الدولة مثل مذابح ديرسيم ١٩٣٧-١٩٣٨، ضريبة الثروة، مذابح اسطنبول عام ١٩٥٥. لم تمّحي تماماً من الذاكرة الجمعية كما كان

يأمل بناة الأمة الجمهوريون. بل على العكس من هذا تبين أن هذه الذكريات بقيت خاملة في انتظار الفرصة المواتية للبوح والاستماع. وبمجرد نشر أول الكتب في هذا الاتجاه، وبدء الأفراد في استرجاع ذكرياتهم الأسرية، بدت الرؤية الجامدة عن تركيا الحديثة معرضة لآفة التواريخ "القومية"، أي الانحياز المفرط والرؤية الانتقائية لتاريخ المنتصرين.

بدأ الجدل حول القضاء على الجماعات الأمنية في أواخر عهد الدولة العثمانية حذراً في البداية وتحت سيف ديموقليس للمادة ٣٠١ من قانون العقوبات والتي تتحدث عن "تحقير التركية"، وكانت البداية بمقابلة أجرتها صحيفة راديكال في أكتوبر عام ٢٠٠٠. وفيها زعم المؤرخ خليل بركتاي أن التنظيم الخاص ("تشكيلات مخصوصة" بالتركية) في جمعية الاتحاد والترقي هو المسئول عن القيام بمذابح واسعة النطاق عام ١٩١٥. وتُرجمت أدبيات حول الإبادة من الإنجليزية والفرنسية، بينما استعادت منشورات أخرى الأرمن كموضوع تاريخي. فتُرجم من الأرمنية أو أعيد النشر باللغة التركية لكتب عن الجماعات الأرمنية في مدن تركية مختلفة. وكانت إقامة معرض ونشر كتاب لبطاقات البريد يصوران الأرمنية في تركيا قبل ١٩١٥ (Koker 2005) هو ما فتح أعين الكثيرين الذين اعتقدوا بصدق الرواية الرسمية القائلة بأن أرمن الولايات الشرقية هم فقط من تم ترحيلهم. وها هم يرون الآن الدليل المصور علي وجود الحياة الأرمنية في كل أنحاء الإمبراطورية وتاريخ تركيا المعارض، ومن ثم تساءلوا أين ذهب كل هؤلاء الأرمن.

وبينما ساعدت هذه الكتب عن أرمن الإمبراطورية العثمانية والأنشطة العامة والبرامج الحوارية التي تناقشها.. ساعدت في إعادة رسم الخلفية الواقعية، فإن الروايات والذكريات هي التي وضعت في مقدمة الجدل البعد الإنساني للمعاناة والمواجهة. وقد كسرت الروائية أليف شفيق الصمت مبكراً عام ٢٠٠٢ في روايتها "قصر البرغوث"، حيث أصبحت الرائحة النتنة المنبعثة من كوم قمامة في حي

باسطنبول استعارة لإنكار تاريخ ملىء بالقذارة. وواصلت الكتابة في ذات الموضوع في روايتها "وغد اسطنبول" الصادرة عام ٢٠٠٦ حيث استكشفت إمكانية مناقشة المذبحة من خلال كلمات أرمانوش وهو زائر أمريكي- أرمني لاسطنبول. وفي رواية "جدتي" تقص المحامية والناشطة فتحية جتين قصة جدتها الأرمنية سهير (واسمها الأرمني هيرانوش) التي نجت من مذابح ١٩١٥. بينما حرر باسكين أوران مذكرات مانويل كيركرشريان تحت عنوان "ذكريات الترحيل لطفل يدعى إم كيه". وقد ساعدت هذه الكتب التي نشرت عام ٢٠٠٥ القراء على اكتشاف الأرمن كشعب "مثلنا". وبدلاً من شيطنة الإرهابيين الأرمن في الجيش السري لتحرير أرمينيا، وبالرغم من الرقم المختزل للموتى الذي يفضله المؤرخون الكماليون، ظهر الأرمن كضحايا لسياسة استئصال شريرة.

لم يمر وقت طويل لظهور معارضة قوية ومنظمة لإعادة القراءة هذه لتاريخ تركيا الحديث. وقد جاءت في صورة مجموعة من المجادلات القومية العدوانية القائمة على فكرة المؤامرة، والمطبوعات والدعاوى القضائية التي استرجعت لغة الثنائيات الوجودية ووصمت المراجعين بـ"خيانة الأمة". وانعكست هذه الذهنية في كتب وأفلام شبه واقعية حققت أعلى الإيرادات حيث احتفت بتاريخ الشعب التركي كصراع متواصل من أجل البقاء في مواجهة القوى الأوربية الحاقدة والاستعمار الأمريكي الجديد. منها مثلاً رواية تورجوت أوزاكمان "هؤلاء الأتراك المجانين" التي تصور حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٣ كصراع بطولي وخارق تقريباً للخير ضد الشر، والتي بيع منها أكثر من ٧٠٠ ألف نسخة فضلاً عن الكثير من النسخ المقرصنة. وإذا كانت ردة الفعل الاسترجاعية هذه إزاء التطورات الحديثة قد حاولت إصلاح ما لحق من أذى "بالكرامة القومية المهانة"، عن طريق استرجاع "العصر الذهبي" لحرب الاستقلال، فإن فيلم "وادي الذئاب في العراق" قد تعامل مع موضوع أحدث. بُني الفيلم بتصرف على القصة الواقعية لاعتقال القوات الأمريكية في العراق لعسكريين أتراك، حيث تتبع الفيلم

منتقمًا تركيًا في مهمة لاستعادة الكرامة القومية بعد إذلال القوات الأمريكية للجنود الأتراك. وقد عمل بطل الفيلم خارج القانون، مدعومًا بأجهزة في الدولة، ولكن من خلال شبكات سرية تضم أنواعًا مختلفة من البشر بدءًا من منظمات أشبه بالمافيا وقوميين متطرفين وانتهاءً بأفراد "وطنيين" داخل الدولة. أي أن هذه العملية كانت نسخة تقريبية من عمليات الدولة العميقة، ولا شك في أن التحول الثقافي نحو النزعة العسكرية والشوفينية كان ضمن حملة الدولة الحارسة للدفاع عن الجمهورية ضد تحدي المراجعة التاريخية.

أما المحامون القوميون المتطرفون، فقد قدموا شكاوى ، بالتعاون مع كمال كرينشيز رئيس "اتحاد القضاة الكبير" الذي لم يدم طويلاً، ضد جميع الصحفيين والكتاب الذين تحدوا الرواية الرسمية ، وأقنعوا المدعين العامين بملاحقتهم بمقتضى المادة رقم ٣٠١ أي بتهمة "تحقير التركية". وشهدت جلسات المحاكمة عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ التهجم والتشويش على بعض من أبرز المثقفين (أورفان باموك، مراد بلجي، أليف شفيق، والصحفي الأرمني- التركي هرانت دينك). وقد تمت تبرئة معظم المثقفين فيما عدا هرانت دينك الذي أدين بإهانة التركية وقُتِل فيما بعد. وفجأة سيطرت على الجدل العام- وفي تطور عجز المراقبون المحنكون عن فهمه- لغة الانتقام واستقطاب للكراهية بدا الهدف منه هو تبرير أعمال العنف وجرائم الكراهية.

وتجلت هذه الهيستريا القومية في الفضاء الحضري أيضًا. وإذا كانت قمم الجبال في المحافظات التركية قد زُينت منذ انقلاب ١٩٨٠ بشعارات تؤكد التفوق التركي، فقد شهد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نصب صوارٍ هائلة وُضعت عليها أعلام تركية ضخمة، حيث كانت مساحة العلم تعادل مساحة ملعب لكرة القدم. أما أين وكيف نشأت هذه الظاهرة أولاً فإنها مسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. غير أن بلديات حزب العدالة والتنمية سرعان ما لحقت بالموجة، لأنها دُفعت إلى هذا، كما لم تكن تحب أن توضع قناعاتها القومية محل تساؤل.

وهكذا كانت سماء اسطنبول تغص عام ٢٠٠٥ بالعشرات من الأعلام التركية الضخمة جداً. بل إن صواري الأعلام أكثر الأضخم والأعلى قد وضعت على منارات المساجد والمباني الحكومية. وهو ما دفع مراقب محايد إلى القول بأن المنظر يشعرك ببساطة بوجود أزمة هوية وطنية.

وفي الحقيقة كان عام ٢٠٠٥ حاسماً بالنسبة لتحدي الرواية الكمالية. ففي يوم ٦ سبتمبر افتتح ائتلاف لجمعيات من المجتمع المدني معرض صور فوتوغرافية للتدمير الذي سببته مذابح اسطنبول عام ١٩٥٥. افتتح المعرض للجمهور، وكان في بناية بالقرب من طريق الاستقلال، وبالتحديد في مركز بيوغلو حيث بدأت تلك المذابح. وفي لفتة رمزية إلى حد كبير قامت مجموعة من الرجال باقتحام المعرض وتمزيق بعض المعروضات، وهم يهتفون بشعارات مثل "تركيا تركية وستظل تركية" و"أحبوها أو غادروها". وقد أوقفت الشرطة المهاجمين، وهم من جماعة يمينية متطرفة، ثم أطلقت سراحهم. وهكذا أخذت الضغوط تتعاظم حيث بدأ المزيد والمزيد من السياسيين والصحف الرئيسية في مهاجمة المثقفين ذوي الرؤية النقدية والذين أعلنوا أن عام ١٩١٥ كان لحظة عار لتركيا، وبدأت الترتيبات على قدم وساق لعقد مؤتمر كبير تحت عنوان "الأرمن العثمانيون في أواخر العهد الإمبراطوري: قضايا المسئولية العلمية والديموقراطية". وفي محاولة اللحظات الأخيرة حاول كمال كرينشيز منع عقد المؤتمر لكنه فشل لأسباب فنية، فقد حظر إنذار قضائي عقد المؤتمر في مقر جامعتين أو ثلاث من القوى المنظمة للمؤتمر: سابنسي والبوسفور. عندئذ اتخذ المنظمون قراراً جريئاً بالمضي قدماً في عقد المؤتمر بالحرم الجامعي للجهة الثالثة المتعاونة: جامعة بيلجي.

بدأ المؤتمر في ٢٤ سبتمبر وسط حملة من الدوائر القومية المتطرفة، فضلاً عن دينيس بايكال وكمال كيرنتشيز، الذين شككوا في "الطابع العلمي" للمؤتمر واعتبروه مناسبة سياسية محضة. بل إن كمال شيشك وزير العدل من حزب العدالة والتنمية اتهم المنظمين بـ"طعن الأمة التركية في الظهر". وتعرض

المشاركون الذين حاولوا الوصول إلى مكان المؤتمر للقذف بالبيض ناهيك عن السباب من جانب "حزب العمال" الماوي سابقًا بقيادة دوجو بيرنشك الذي تحول مؤخرًا إلى سياسة القومية المتطرفة والعنصرية ضد الأكراد والأرمن. ولا يتوقف الأمر عند الشك في تلقيه مبالغ من الدولة العميقة وانتهاء الحال به إلى متهم في قضية إرجنيكون، بل أُدينَ أيضًا في مارس ٢٠٠٧ في سويسرا بإنكار الإبادة. غير أنه على الرغم من المناخ الخانق والغوغائية مضى المؤتمر في أعماله فعلاً حيث افتتح بتلاوة خطاب ترحيب من وزير الخارجية وقتذاك عبد الله جول، واشترك في فاعلياته أبرز المؤرخين والأكاديميين والصحفيين والكثير من الطلاب والمواطنين المهتمين. شهد المؤتمر مناقشات علمية حادة، غير أنه شهد أيضًا لحظات بكى فيها الحضور. وفي رد على مقاطعات واحدة من المحتجين على المؤتمر والتي اتهمت الأرمن بإطلاق مزاعم مهددة لوحدة الأراضي التركية، تلا هرانت دينك قصة امرأة أرمنية مسنة من الأناضول تركت بيتها في باريس كي تموت في القرية التي ولدت بها. وأنهى القصة بالاستنتاج التالي: "نعم، من الصحيح القول بأن الأرمن يشتاقون لهذه الأرض. لكن دعوني أقرأ لكم ما كتبته بعد هذه التجربة مباشرة. في الوقت الذي كان رئيس تركيا سليمان ديميريل معتادًا على القول: "إننا لن نعطي الأرمن ولو ثلاث حصوات"، قصصت حكاية هذه المرأة وقلت:"نحن الأرمن نرغب فعلاً في هذه الأرض لأن جذورنا هنا. لكن لا تقلقوا. نحن لا نرغب في أن نأخذ هذه الأرض بعيدًا، لكن نرغب في أن نأتي ونُدفن هنا" (Dink 2005).

في اليوم التالي نشرت صحيفة راديكال تلخيصًا للمناخ الذي دار فيه المؤتمر، وقالت: "قيل كل شيء في هذا المؤتمر حتى كلمة 'إبادة'. وبينما العالم لا يتوقف عن الحركة مازالت تركيا في مكانها" (Radikal, 25 Siptember 2005).

غير أن تركيا لم تعد قابعة في مكانها قط. فإذا كان بدء مفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوربي في ٣ أكتوبر قد جلب فترة هدوء قصيرة، فإن العام والنصف

المقبلين قد جلبا تفاقماً كبيراً على كل الجبهات. فغصت وسائل الإعلام الرئيسية بأخبار موجة من الدعاوى القضائية وأعمال الشغب والتهديدات بالقتل والهجمات على العقول النقدية، وخاصة هرانت دينك. فقد التحق الكثير من كتاب العمدة بمطاردة "العدو في الداخل" وهاجموا هرانت دينك بسبب دعوته للمصالحة بين الأتراك والأرمن. وعلى مدى العام ٢٠٠٦ انتشر العنف في المحافظات الكردية، وصعّد القوميون المتطرفون المشاعر الطائفية. وقد تعجب المراقبون من الكيفية التي استطاعت بها شخصيات مجهولة نسبيًا (مثل كمال كيرنشين) أن تمارس الضغط على المدعين العامين بهذه الجرأة والحصانة. ففي فبراير ٢٠٠٦ أطلق صبي في السادسة عشرة من عمره الرصاص على رجل الدين الكاثوليكي الأب أندريا سانتورو في بلدة طرابزون على البحر الأسود وأرداه قتيلاً. وفي شهر مايو قتل محام يميني متطرف ذو خلفية إسلامية بالرصاص قاضي مجلس الدولة مصطفى يوجيل أوزبلجين، والذي كان قد تعرض للهجوم من صحيفة "وكيل" الإسلامية باعتباره مسئولاً عن الحكم الخاص بغطاء الرأس. مع ذلك لم يكن أي من القاتلين هو من اتهم أول الأمر. ففي البداية كان يُظَن أن الجاني في الجريمتين من الإسلاميين أو القوميين المتطرفين الذين صادروا القانون لأنفسهم من أجل "الثأر للأمة التركية" ضد المحرضين على الفتنة. وبالطبع اعتقد القتلة أنفسهم اعتقدوا بأن هذا هو ما قاموا به بالفعل، ولكنهم كانوا مجرد أدوات في أيدي آخرين. ومثلما كان الحال في حوادث مماثلة في الماضي، اختار حراس الجمهورية تجنيد القتلة تحت شعار "إنقاذ الدولة"، واستخدموا هذه المرة أعضاءً في حزب الوحدة العظمى الإسلامي- القومي المتطرف. ودخلت تركيا مرة ثانية في فترة من الهياج خرجت فيها الكراهية عن السيطرة، وتفجرت العداوات، وأصبح الناس يتورطون في أعمال دون معرفة السبب بالضبط.

قتل هرانت دينك: اغتيل هرانت دينك يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٧. وقد اقترب منه القاتل في وضح النهار أمام صحيفة أجوس الأرمنية- التركية التي كان يعمل رئيسًا لتحريرها منذ إنشائها عام ١٩٩٦. وقد اعتقل كمتهم أول في الجريمة

الصبي أوجون سامست الذي جاء ذلك اليوم من طرابزون إلى اسطنبول. ولم يكن القتل مفاجأة بالنسبة للقريبين من دينك فقد كانوا على علم بتلقيه تهديدات جدية بالقتل، ولكنه لم يكن يعوِّل على حماية قوات الأمن الذين كانوا بدورهم يهددونه علنًا. غير أن موته أحدث ردود فعل هائلة اتسمت بالصدمة في أنحاء العالم، وفي تركيا والشتات الأرمني رُوِّع الناس لمقتل إنسان حساس مثل دينك. وعلى الفور نُظمت اعتصامات ومظاهرات تلقائية في مكان الاغتيال. كما أن الكثيرين من كتاب الأعمدة الذين سبق وأن اتهموه بالخيانة اضطروا بين يوم وليلة إلى ممارسة الاعتدال في كتابتهم، وبدا الجميع حزينًا بالفعل لمقتله. إلا أن أيًا من مظاهر التعاطف التلقائية- والمحسوبة في بعض الحالات الأقل صدقًا- لم يُعدَّ الجمهور ليوم الدفن بعد ثلاثة أيام.

نظم الجنازة ائتلاف من منظمات المجتمع المدني مثل مبادرة "قل لا للعنصرية والقومية" و"المدنيون الشباب"، واشترك فيها ١٠٠ ألف مشيع، حيث بدأت من أمام صحيفة أجوس وانتهت بعد ثمانية كيلومترات عند الكنيسة الإنجيلية الأرمنية في كومكابي. حمل المشيعون- وكان من بينهم وزير الخارجية وقتذاك عبد الله جول- لافتات كتب عليها بالأرمينية شعارات من قبيل: "كلنا أرمن"، كلنا هرانت دينك". يتذكر هذا اليوم كارين كاراكاش الروائي التركي الأرمني وزميل هرانت دينك: "كلنا هرانت دينك، كلنا هرانت دينك... أتذكر دهشتي يومها وأنا أسمع مائة ألف يهتفون: كلنا أرمن. لم تكن الجنازة مناسبة خاصة بالأرمن وحدهم. فقد كان يوم ٢٣ يناير حدثًا وقع في مركز تركيا. [...] كان هو الواقع، كان هذا هو المجتمع التركي" (مقابلة معه بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٩).

كان الكثيرون في انتظار نتيجة التحقيقات على أحر من الجمر: راكيل زوجة هرانت، أصدقاؤه ومشيعوه. غير أن التحقيقات انقلبت إلى هزل حتى قبل نظر القضية. فقد أظهرت لقطات فيديو مسرَّب رجال شرطة وعملاء أمن وهم يفخرون بالوقوف أمام الكاميرا مع المتهم أوجون سامسات ومن خلفهم العلم التركي. افترضت التحقيقات الأولية أن ساماست هو من أتباع العقل المدبر إرهان تونجيل، وهو مخبر للشرطة والاستخبارات، والذي كان على صلة أيضًا بأحد

المتهمين بقتل الأب سانتورو. غير أن جلسات المحاكمة تتابعت دون تحقيق تقدم حقيقي، بل أخذ المتهمون في السخرية من أسرة الضحية وممثليهم القانونيين. وتصرف ساماست وشركاؤه بذات الوقاحة وعدم الاحترام التي هاجم بها المحامي كمال كيرنشيز خصومه، أو التي تحدث بها قاتل الأب سانتورو للجمهور، أو تصرف بها في المحكمة قاتل قاضي مجلس الدولة. وهذه كانت وقاحة الدولة الحارسة كما أحس بها الكثيرون وقتذاك.

مسيرات الجمهورية: كانت فترة الرئيس أحمد نجدت سيزار على وشك الانتهاء. وكان رئيس الأركان الجديد ياشار بويوكانيت قد أعلن رأيه بصراحة بأن تركيا بحاجة إلى "رئيس مخلص لمبادئ الجمهورية، ليس بالكلمات فقط وإنما من حيث الجوهر أيضًا". ومع تمتع حزب العدالة والتنمية بثلثي عضوية البرلمان تقريبًا كانت لديه الشجاعة الكافية لترشيح رئيس الوزراء أردوجان لتولي المنصب. غير أن الجدل حول الرئيس المقبل استمرت، كما بلغ المزاج العام الذروة مع تصاعد الادعاءات في كل ركن بالبلاد وضخمتها وسائل الإعلام العلمانية بأن حزب العدالة والتنمية يحاول جديًا هذه المرة القضاء على النظام العلماني التركي بوضع رجل ترتدي زوجته غطاء الرأس في مقعد الرئاسة. وخفتت الأصوات الناقدة، فعندما نشرت مجلة "نكتة" الأسبوعية مقالة خاصة عن سلسلة من محاولات انقلابية لضباط كبار وتم إحباطها بالكاد، أجبر الجيش ملك المجلة على إيقاف صدورها. أشارت المقالة إلى استقاء معلوماتها من ضابط البحرية المتقاعد أوزدن أورنيك، كما تضمنت خطط محاولات الانقلاب القيام بسلسلة من الاغتيالات وتعميق الاستقطاب السياسي، وهو ما كان يحدث فعليًا في فترة نشر المقال. وقد اتُهم ألبير جورموش رئيس تحرير مجلة نكتة مثل غيره من المثقفين الليبراليين بتهمة "تحقير التركية".

بدأت موجة من المسيرات الاحتجاجية الضخمة في ١٤ أبريل بأنقرة، بعد أيام من الدعوات المحمومة باتخاذ موقف ضد الحكومة، والتي كان أكثرها حماسًا تلك

التي أطلقها بعض كبار المعلقين في وسائل الإعلام العلمانية الرئيسية. فاندفع مئات الآلاف إلى الشوارع للانضمام إلى "الاجتماع الجمهوري" الأول في أنقرة. عبر مواطنون من كل المشارب عن إحباطهم بسبب "أجندة حزب العدالة والتنمية المعادية للعلمانية" فضلاً عن جملة من الادعاءات الأخرى مثل "بيع" تركيا للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. لا شك أن الكثير من المحتجين كانوا قلقين حقًا من السياسات الاجتماعية المحافظة لحزب العدالة والتنمية، ومن التوجه الديني الآخذ في التنامي لكبار قادته. غير أنه من المؤكد أيضًا أن تلك الاحتجاجات لم تكن ممثلة لكل الشعب التركي، وإنما كانت المحصلة لإعداد جيد التنظيم استغل المخاوف الموجودة بشكل خاص لدى الطبقات المتوسطة الحضرية العلمانية وعند جماعة العلويين- المفهوم توجسهم من السياسة الإسلامية- ومن ثم امتطاء هذه المخاوف للحيلولة بين حزب العدالة والتنمية وبين الاستيلاء على المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة الحارسة. وقد ترأس اللجنة المنظمة للاحتجاجات جمعية الفكر الأتاتوركي، وهي شبكة كمالية معادية للانضمام للاتحاد الأوربي، وأصبحت مؤخرًا تحت قيادة قائد قوات الأمن المتقاعد الجنرال شينر إرويجور. وقد انسحب من هذه الفاعليات بعض المنظمين (بمن فيهم معظم النقابات العمالية وغرفة الأطباء ذات التأثير القوي) بسبب اشتراك جماعة شبه عسكرية تدعى "قوات الانتقام التركي". وبالطبع انضم للاحتجاجات دينيس بايكال زعيم حزب المعارضة الرئيسي والكثير من عمداء وأساتذة الجامعات تحت شعارات مثل "تركيا علمانية وستبقى علمانية" و"لا نريد لإمام أن يصبح رئيسًا". بل ردد بعض المشاركين هتاف "يجب على الجيش أن يتحرك".

وبعد أيام قليلة من هذه الاحتجاجات تحول اثنان من الأتراك إلى المسيحية، وقُتِل بطريقة بشعة ثلاثة مبشرين ألمان كانوا يعملون لدار نشر مسيحية في مدينة مَلاطية. وبدا كما لو كان المطلوب إظهار الأمر وكأن حزب العدالة والتنمية قد أطلق أخطر "شياطين" الحكم الإسلامي، كما ساعدت عملية القتل في تعميق

المناخ المعادي لحزب العدالة والتنمية. وسرعان ما تم إلقاء القبض على المشتبه فيهم (مثلما حدث في اغتيال الأب سانتورو، هرانت دينك، والقاضي في مجلس الدولة أوزبيلجين) لكن العقول المدبرة ظلت وراء الكواليس وبقيت الدعوى القضائية غير محسومة. ومن جانبه قام أردوجان بسحب ترشحه في أعقاب المظاهرة، وأعلن حزب العدالة والتنمية في يوم ٢٤ أبريل ترشيح وزير الخارجية عبد الله جول لمنصب الرئيس. واعتبر جول مرشحًا معقولاً لما عرف عنه من سلوك هادئ والتزامه بالأوربة والدمقرطة، وذلك رغم أن له جذورًا هو الآخر في تقاليد أريكان الإسلامية ذات "النظرة الوطنية"، كما كانت زوجته تضع غطاء الرأس هي الأخرى. وقد أصبح جليًا الآن أنه لم يكن المرشح المفضل للجنرالات وقسم كبير من الجمهور العلماني المعبأ.

وقد حدث شيء آخر في يوم ٢٤ أبريل المشحون بالرمزية، فهو اليوم الذي يستخدم عادة لإعلان الغضب من قرارات الكونجرس الأمريكي والبرلمانات الأخرى بشأن الاعتراف بإبادة الأرمن. فقد نشر رئيس الأركان مذكرة فظة على الإنترنت أعلن فيها أن التصويت لصالح انتخاب رئيس غير علماني (أي عبد الله جول) سيكون بمثابة تهيئة الظروف لوقوع تدخل عسكري. عرفت هذه المذكرة بـ "المذكرة الإلكترونية" أو "الانقلاب الإلكتروني"، وكانت بمثابة النداء الحربي الأخير للتحالف المعادي للحكومة. وقد اجتمع البرلمان بعد هذه المذكرة بثلاثة أيام لاختيار الرئيس الجديد. ولم يشارك حزب الشعب الجمهوري في الاقتراع الرئاسي كي يضعف من قانونية تصويت الأغلبية لصالح عبد الله جول. وجاءت الصدمة بالفعل من جانب المحكمة الدستورية التي قضت في الدعوى المرفوعة من حزب المعارضة الرئيسي ببطلان انتخاب جول بسبب عدم توفر نصاب الثلثين، وهو ما لم يسمع به من قبل أي من الفقهاء القانونيين. كان من الواضح أن قرار المحكمة قرار سياسي استجاب لما يريده الجيش. وبدا أن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة هو الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق، إلى جانب مبادرة حزب

العدالة والتنمية بتعديل تشريعي يجعل انتخاب الرئيس بالطريق المباشر وليس من خلال البرلمان. ورغم أن الرئيس القائم أحمد نجدت سيزار أعاد حزمة الإصلاحات هذه إلى البرلمان، فإن المحكمة الدستورية أجازتها، مما مهد الطريق لإجراء استفتاء حول انتخاب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر.

وبالرغم من دعوة الحكومة لإجراء انتخابات مبكرة في يوليو، فقد استمرت "الظاهرات الجمهورية" طوال شهري أبريل ومايو، وكانت بأحجام كبيرة في اسطنبول وأزمير بشكل خاص حيث اشترك فيها مئات الألوف. وبالإضافة إلى القوى الموالية للجيش والقوميين المتطرفين الذين كانوا وراء تنظيم الاحتجاجات الأولى، انضم إليهم المنظمات النسائية الكمالية والكثير من نساء الطبقات المتوسطة وحزب الشعب الجمهوري، الذين خشوا جمع حزب العدالة والتنمية بين سياسات تحرير السوق والمحافظة الاجتماعية. وبينما كانت هذه مخاوف حقيقية، فقد اختطف القوميون المتطرفون الاحتجاجات لحسابهم حيث استغلوا الهياج الجماهيري لرفع شعاراتهم الخاصة. وفي خضم بحر من الأعلام التركية وصور مصطفى كمال تضخم مناخ تحريضي وسط الحشود الغاضبة لم يكتفِ بلعن أردوجان وجول، وإنما شمل كل مؤيدي الاتحاد الأوربي ومنتقدي التاريخ القومي. وهكذا فإن الرجال والنساء العاديين الذين خرجوا يهتفون غاضبين من البرنامج التنموي لحزب العدالة والتنمية الذي اعتبروه يمارس التمييز ضدهم بسبب قيمه الاجتماعية والدينية المحافظة، قد تم استخدامهم كأدوات لخدمة مخططات الدولة الحارسة.

صندوق الاقتراع كعلاج : كانت انتخابات ٢٠٠٧ هي الأفضل تنظيمًا في تركيا منذ انتخابات ١٩٥٠، وبالرغم من ٨٤٪ من الناخبين البالغ عددهم ٤٢,٥ مليونًا قد اشتركوا في الانتخاب، فإن عمليتي التصويت واحتساب الأصوات قد تمت بسرعة بفضل إدخال النظام الرقمي الجديد. وكانت الساعة العاشرة مساءً بمثابة لحظة صادمة لكل من الجنرالات والمحتجين أيضًا. ففي تصويت واضح

بالثقة والتأييد، ازداد التصويت لحزب العدالة والتنمية من ٣٤,٣٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٤٦,٧٪. وقد جاء ترتيب الحزب الأول في كل البلاد فيما عدا عدد قليل من المحافظات الساحلية في الغرب. وحتى في مواقع يوجد فيها التزام جمهوري قوي- مثل أزمير- أفلت حزب الشعب الجمهوري بالكاد من الهزيمة. أما في محافظات الجنوب الشرقي التي يغلب فيها السكان الأكراد، فبالرغم من عدم فوز حزب العدالة والتنمية في كل المحافظات إلا أنه قد حقق أكثر من ضعف أصواته في الانتخابات السابقة وحقق أكثر من ٥٠٪. وهكذا لم يرسخ الحزب وضعيته فحسب "في الوسط المجتمعي" حسب تعبير أردوجان في خطاب الفوز، وإنما أصبح أيضًا الحزب السياسي الوحيد الذي يستطيع الادعاء بأنه يمثل كل الأقاليم التركية.

أما حزب الشعب الجمهوري، فبالرغم من اندماجه مع حزب اليسار الديموقراطي لم يحقق سوى ٢٠,٨٪ من أصوات الناخبين، وانخفضت النسبة إلى ما دون ١٠٪ في كل المحافظات الكردية. ففي ديار بكر التي يعتبرها الكثيرون بمثابة المركز السياسي لكردستان، جاءت نتيجة حزب الشعب الجمهوري بائسة حيث بلغت ١,٩٪ فقط. ولما كان أداء الحزب معقولاً في بعض المحافظات الغربية فحسب، فقد نزل في انتخابات ٢٠٠٧ إلى مرتبة أدنى كحزب إقليمي يستمد جذوره من سياسة الهوية التركية. وقد استفاد حزب الحركة القومية من التدهور الذي لحق بحزب الشعب الجمهوري إذ نجح في مضاعفة حصته من الأصوات لتبلغ ١٤٪. وقد جاء أداؤه جيدًا بشكل خاص في غرب وجنوب تركيا حيث استطاع أن ينتزع مقاعد كانت محجوزة تقليديًا للجمهوريين. وانتخب ٢٣ مرشحًا كرديًا في المحافظات الجنوبية الشرقية، رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت راية حزب المجتمع الديموقراطي لتجاوز عتبة الـ ١٠٪.

وهكذا فإن كل صور التلاعب والتخويف على مدى العامين المنصرمين لم تفلح في تحقيق الهدف، بل إنها سلمت الأغلبية المطلقة تقريبًا لحزب العدالة والتنمية،

برغم تحذيرات قيادة الجيش والحملات العلمانية. ولقد كان الأداء الاقتصادي أثناء السنوات الخمس لحكم حزب العدالة والتنمية محوريًا في تشكيل آراء الناخبين: إذ استقرت معدلات النمو عند مستوى ٧٪ سنويًا، وتضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي، وسجلت معدلات مرتفعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفعت مؤشرات البورصة.. وأسهم هذا كله في بناء الثقة بالحزب. ولكن التصويت عكس أيضًا موقفًا تحرريًا تمثل عادةً في رفض الأحزاب التي يفرضها الجنرالات، وقد حدث هذا مع الانتخابات الديموقراطية الأولى عام ١٩٥٠. وانتخابات ١٩٨٣ بعد انقلاب سبتمبر. ذلك أن "صندوق الانتخاب في تركيا مكان جيد للحسم. فهو المكان الذي هُزِم فيه سانلاب (المرشح الذي فضله الانقلابيون) وفاز أوزال عام ١٩٨٣. وهو المكان الذي منح حزب العدالة والتنمية ٤٧٪ بعد المؤامرات التي شابت الانتخابات الرئاسية" (عائشة كاديوغلو، مقابلة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٩).

إن الفرصة السانحة التي تحققت عام ٢٠٠٢ والتي شهدت فترة قصيرة من التوافق بين حكومة العدالة والتنمية وحزب المعارضة الرئيسي ورئيس هيئة الأركان، قد أحدثت حالة من الحيوية الثقافية والسياسية لم يسبق لتركيا أن شهدتها. إذ أطلقت الطاقات الثقافية والفنية على نحو لم تعرفه تركيا في ماضيها الحديث، كما تَشكَّل إحساس جديد بالتاريخ يتجاوز نزعات الدولة الكمالية- القومية، والاختزالية الماركسية، والإسلام السياسي. وبدا الانضمام إلى أوربا والوعد بحياة أفضل أمرًا ممكنًا، إلى جانب التصدي لشياطين الماضي. إلا أن المشاعر المعادية لتركيا في الاتحاد الأوربي (كنتيجة طويلة الأمد لزحف الإسلاموفوبيا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق) سرعان ما خلقت ستارة الدخان التي تجمع تحتها الكماليون لمهاجمة أية سياسة موالية لأوربا لما تشكله من تحدٍ لهيمنة الدولة الحارسة. وطالت الاغتيالات السياسية المثقفين والنشطاء الليبراليين، ولكن عندما فشلت الاغتيالات في

إسكاتهم تم تنظيم التظاهرات الجماهيرية بهدف منع العملية الديموقراطية من الاستمرار في مسارها الطبيعي. وخبت فرصة عظيمة في خضم فوضى العنف السياسي. ومرة أخرى نجح تحالف القوات المسلحة والبيروقراطية وكبار القضاة في احتلال مركز المسرح. فكما حدث في الماضي قاموا بتشغيل شبكات سرية للمتآمرين والقتلة، وحثوا كبار الكتاب على الاضطلاع بخداع المجتمع بالنيابة عنهم، واستغلوا المخاوف الموجود عند الرجال والنساء العاديين لإقحامهم في أنشطة ذلك التحالف. غير أن المخططات لم تؤدِ إلى النتائج المتوقعة، فقد انتُخب حزب العدالة والتنمية مرة ثانية، ودخل فترة ثانية ولكن مع عبد الله غول رئيسًا ورجب طيب أردوجان رئيسًا للوزراء. وإذا كانت هناك نقلة مفارقة في هذا التاريخ فإنها تتمثل في الأثر العكسي لتآمر الجنرالات، فقد صوت عدد أكبر لصالح حزب العدالة والتنمية بما يظهر العزم على منع اللاعبين غير المنتخبين من الاستمرار في المسلك التدخلي الذي اعتادوا عليه. وفي الحقيقة أن الجنرالات بتآمرهم على حزب العدالة والتنمية من خلال استخدام القضاء والضغط من الشارع، قد حطُّوا من قيمة المعارضة العقلانية لعملية الأسلمة الواضحة والمتزايدة للمجتمع.